

أحكام التعامل ببطاقة الائتمان في الشريعة الإسلامية

أحمد محمد السعد*

ملخص

يتناول البحث بيان أحكام التعامل ببطاقات الائتمان التي أصبحت أداة ووسيلة للدفع، فكان لا بد من الوقوف على حكمها الشرعي، وخلص البحث إلى أن العلاقات التعاقدية الناشئة عن التعامل بها متعددة، إلا أنها تنحصر في عقدي الوكالة والكفالة، ويمكن أن يقتزن معهما عقد حوالة أو صرف. وإذا كان حامل البطاقة لا رصيده في الحساب وسدد عنه البنك التزاماته تنشأ علاقة جديدة وهي القرض. أي إن هذه العقود جائزة منفردة، فيمكن أن تصح مجتمعة، إلا إذا اقتصر حاملها على عمليات الاقتراض فقط وتفاضى البنك نسبة زائدة في قيمتها عن التكلفة الحقيقية للخدمة القرض، فيكون قد وقع في الربا.

Abstract

The research takes the roles that govern the use of credit cards, which become a mean and tool of payment these days. It is of importance to highlight its legitimate judgment.

The resarch came to a result that there are so many different contractual relations stems out from its use, also these relations are restricted and confined in both power of attorney and sponsorship contracts. It is possible to link the money order or transfer contracts with them.

If the credit card barrier has no credit in his account, and the bank paid his liabilities, a new relation will be established, which is the "Lone". This means that credit cards take the form combined contract that consists of several other contracts, called "aggregate contracts".

All these contracts are legal on isolated status, and is may become legal also in its aggregate form, unless the barrier uses them in borrowing porcesses only and the bank charged him extra pencent to their real cost value as a lone service, in the case he fall into interest (Reba).

* كلية الشريعة، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.

تاريخ قبول البحث: 2004/8/22

تاريخ استلام البحث: 2004/5/31

* جميع الحقوق محفوظة لجامعة مؤتة، ISSN 1021-6804 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي سخر للإنسان كل ما في هذا الكون، ووهبه عقلاً ليوظف هذا التسخير لتيسير أموره، ويوجه ما في الكون خدمته، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، الذين جعلوا المخلوقات طبة بين أيديهم بتوفيق من الله سبحانه، ثم باستخدامهم العقل والبصر والبصيرة . وكانت غايتهم خدمة هذا الدين، فخدمهم الكون والدين، وبعد... فإن الإنسان والمسلم خاصة يسعى دائماً لتيسير أمور حياته ييسر وسهولة، دون الخروج عن دائرة الحلال والحرام، وهو لا يستطيع أن يعيش في هذا الكون بمفرده، بل لا بد من التعامل مع الآخرين ومن هنا نشأت العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، ومن هذه العلاقة نشأت وسائل التبادل والعلاقات المالية .

فبدأت وسائل التبادل بين الأفراد والجماعات بتبادل السلع - الأعيان والعروض - فكانت السلع قيمة في ما بينها، بل قيمة لكل جهد أو منفعة متبادلة بين الأفراد، حتى أنها كانت تمهر بها الزوجات. ولا يخفى ما في هذه الوسيلة من مشقة وحرص على الإنسان. ثم استطاع بعد ذلك أن يكتشف النقود وسيلة للقيم، وبها تقوم الأشياء والمنافع والحقوق، بل أصبحت وسيلة لدفع الالتزامات، وكانت النقود المتداولة (الدينار والدرهم) من الذهب والفضة. وبما أن هذين النقيدين أيضاً فيهما بعض المشقة، بدأ التفكير بإيجاد وسيلة أخرى أخف مشقة وأقل خطراً، فأوجدوا الفلوس، ومن بعدها أوراق البنكنوت، وأصبح لكل دولة نقدها الخاص بها، بعد أن تفرقت الأمة الإسلامية إلى دويلات، وهذا النقد منه ما هو ورقي ومنه معدني، وهذه النقود وسيلة لتسوية الالتزامات بين الأفراد والدول في ما بينها، فهناك (الدينار والريال والدرهم والجنه ... الخ) .

وبما أن حامل هذه النقود، قد تلحقه مخاطرة أيضاً وهو ينتقل بها من مكان لآخر، بدأ الإنسان يفكر بوسيلة أقل خطراً، فأوجد الشيكات، وأصبحت أداة تسوية بين المتعاملين، فهي أداة وفاء حالة الدفع فور الإطلاع عليها ولها قوة النقد، ويمكن أن يتم البيع والشراء بها، وتسوية الحقوق والالتزامات أيضاً. ولا تصدر هذه الشيكات إلا عن مؤسسات معينة هي المصارف، وأيضاً تتم تسويتها من خلال المصارف .

ومع ذلك استمر الإنسان في البحث عن وسائل أكثر أماناً وحماية له وماله، فظهرت النقود الائتمانية (المصرفية) وبدأ التعامل عن طريق المصارف لانتقال الأموال وظهرت وسائل ائتمان جديدة، بما تسمى البطاقات المصرفية، فأصبح الإنسان لا يحتاج لحمل النقد والمال، فالبطاقة المصرفية تؤدي له الخدمة نفسها، وهذه البطاقات أحياناً لا تلي حاجات الإنسان كاملة، فبدأ التفكير بتطوير هذه البطاقات، فظهرت بطاقات تلي له كل ما يحتاج من خدمات وشراء، ونقد، عرفت هذه البطاقات ببطاقة " الفيزا " و" الماستر كارد " نسبة إلى الجهة التي تصدرها . وبدأت هذه البطاقات تأخذ مكان الصدارة في وسائل الدفع الائتمانية، لنقودنا في النهاية إلى عالم ائتماني خال من النقود تقريباً .

ومن هنا فإن هذه البطاقات تحتاج إلى دراسة من جوانبها جميعها، لنقف على الأحكام الشرعية المتعلقة بها، ولتؤدي دورها دون مخالفات شرعية، ودون أن تتأثر كفاءتها في تلبية متطلبات العصر .

وبما أن الأصل في الأشياء الإباحة، فنبني بحثنا على أنها مباحة ما لم يقارنها تصرف مخالف للشرع. وبما أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، لذا لا بد من معرفة أنواع هذه البطاقات، وكيف نشأت، والمنافع والآثار المترتبة عليها، والعلاقات التعاقدية الناشئة عنها، ونأصيلها الشرعي .

ومن هنا قسمت بحثي هذا الى المطالب الآتية :

المطلب الأول : تعريف البطاقات وأنواعها .

المطلب الثاني : نشأة فكرة البطاقات والمنافع والآثار المترتبة عليها .

المطلب الثالث : العلاقات التعاقدية المترتبة عليها وصورها الشرعية .

أولاً: أطراف العلاقة.

ثانياً: العقود الناشئة عن هذه العلاقات.

ثالثاً: التحريجات الفقهية لهذه العقود.

المطلب الرابع: صور التعامل ببطاقة الائتمان وحكمها.

1. صورة السحب النقدي وحكمها.

2. صورة النسبة المأخوذة من التاجر وحكمها .

3. صورة شراء الذهب أو الفضة أو النقود الورقية بالبطاقة وحكمها.

4. صور صرف العملات بما في الذمة وحكمها.

5. صورة بيع الديون ببطاقة الائتمان وحكمها.

6. صورة استخدام بطاقة الائتمان في عمليات المراجعة .

7. صورة اشتراط مصدر البطاقة فتح حساب .

المطلب الخامس: حكم ما يأخذه المصرف الإسلامي في الصور السابقة وحكم التعويض الذي يأخذه صاحب

البطاقة الذهبية عن الأضرار أو الإصابات التي تلحقه .

الخاتمة: نتائج وتوصيات.

المطلب الأول

تعريف البطاقة وأنواعها

أولاً: تعريفها :

عرفها المعجم الاقتصادي العربي بأنها: بطاقة خاصة يصدرها المصرف لعميله، تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة عند تقديمه هذه البطاقة ويقوم بائع السلع أو الخدمات بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف - مصدر الائتمان - فيسدد قيمتها له، ويقدم المصرف للعميل كشفاً شهرياً بإجمالي القيمة لتسديدها، أو لحصنها من حسابه الجاري لطرفه⁽¹⁾.

والملاحظ على هذا التعريف أنه شمل الآثار والعلاقات التي تنشأ بين الأطراف المتعاملين بالبطاقة - المصرف، العميل، التاجر - .

وعرفها المجمع الفقهي الإسلامي: بأنها مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري بناء - على عقد بينهما - يمكنه من شراء السلع أو الخدمات ممن يعتمد المستند، دون دفع الثمن نقداً - حالاً - لتضمنه التزام المصدر بالدفع، ومن أنواع هذا المستند ما يمكن من سحب نقود من المصارف المختلفة⁽²⁾.

وبلاحظ على هذا التعريف أيضاً أنه شمل بعض الآثار والعلاقات التعاقدية بين الأطراف المتعاملين بها، وأشار إلى بعض أنواعها .

وإذا نظرنا إلى اسمها الأجنبي (credit card) نجد أن هذا المصطلح مكون من جزأين . الأول (card) وهو يمثل ذات البطاقة، شكلاً وحجماً ونوعاً، وبيانات تدون عليها . والثاني (credit) وهو مصطلح يعني: الشرف والاعتزاز والانتماء والسمعة الطيبة، والثقة والأمانة، والسمعة في المعاملات التجارية⁽³⁾.

ومعناها المركب: البطاقة الصادرة من مصرف أو غيره تحول حاملها الحصول على حاجاته من البضائع ديناً، أو إحداث دين مؤجل الدفع ذي علاقة ببيع البضائع والخدمات .

وفي لغة الاقتصاد تعني كلمة (credit) مفهوماً الواسع: قدرة الشخص أو الشركة على افتراض المال، أو على التعاقد على صفقات تجارية، أو الحصول على بضائع أو خدمات مقابل وعد بالدفع في المستقبل⁽⁴⁾.

وفي القانون، تعني: قيمة السلع التي تم الاتفاق على أن يؤجل المشتري دفعها إلى وقت معلوم يحدده له البائع⁽⁵⁾. فالملاحظ أن التعريفات المختلفة، تركز على أن هذه البطاقة وجدت لتكون أداة دفع لائتمان السلع والبضائع التي تم شراؤها من حاملها، من تاجر يعتمدها، لوجود عنصر الثقة والضمان من قبل المصدر لها وحاملها .

لكن أصبحت هذه البطاقة تؤدي وظيفة أخرى، وهي الاقتراض عن طريق السحب النقدي في حدود معينة، منصوص عليها في العقد بين حاملها والمصدر لها . ومن هنا نشأت إشكالية شبه الربا، وخاصة أن البنوك المصدرة تخصم على كل عملية شراء أو سحب نقدي أو انتفاع بخدمات - نسبة يتفق عليها في العقد . وهنا لا بد من بحث هذه الشبهة وتحليلها ووقفاً على الحكم الشرعي.

وبناء على ما ذكر من تعريفات، وما تؤديه هذه البطاقة من خدمات أستطيع أن أصيغ تعريفاً محدداً لها وهو:
إنها وثيقة تحمل بيانات خاصة بحاملها تحولها شراء ما يحتاجه من سلع وخدمات، وسحب نقدي بناءً على الثقة والقدرة المالية له مع تأجيل الدفع إلى زمن معلوم يتفق عليه في العقد.
وبناءً عليه، فإن هذه البطاقة تشتمل على عنصرين هما: البطاقة، وهي الورقة - أو المستند - التي تحمل بيانات ضرورية عن حاملها، والائتمان، وهو الثقة والاطمئنان .

أما الأجل فهو أمر عرضي، تستغرقه مدة الاتصالات ما بين التاجر والمصرف المصدر للتمكين من تسديد الحقوق والالتزامات المترتبة على حامل البطاقة. ومن الممكن أن تصل التقنيات إلى حالة ترتبط بها حسابات حاملي البطاقة مع أجهزة التاجر والمصرف المصدر بحيث يتم الخصم فوراً، ويلغى الأجل، فتزول الشبهات نهائياً .

وبما أن عنصر الثقة والملاءة أي القدرة على تسديد ما يترتب في ذمة العميل، هما الأساس لمنح هذه البطاقة، إذن فإن فكرة القرض مستعندة، إلا إذا وجدت تبعاً في حالة عدم وجود رصيد في حساب حاملها، فيتكفل المصرف المصدر بالأداء عنه، ثم يعود عليه بالمطالبة .

فكرة الاقتراض ليست أساسية في هذه البطاقة، وبخاصة أنها لا تعطى إلا للمليء وبضوابط وحدود معينة. لكن إذا اتجهت نية حاملها إلى الاقتراض أصلاً رغم ملاءته بتجاوز رصيده، والشروط تسمح بذلك من قبل البنك المصدر، فالمسألة فيها نظر، متبحة بإذن الله عند الحدث عن صور التعامل ببطاقة الائتمان وحكمها .

ثانياً : أنواع البطاقة :

تنقسم البطاقة المصرفية من الناحية الائتمانية إلى ثلاثة أنواع هي⁽⁶⁾:

1- بطاقة الخصم الفوري (debit card)

هذه البطاقة تعطى لمن يحتفظ بحساب جار أو توفير استثماري لدى المصرف المصدر للبطاقة يستخدمها حاملها على مدار الساعة للسحب النقدي من حسابه وفي حدود معينة لا تتجاوز رصيده في الحساب بأي حال. ويتم السحب من خلال الأجهزة التابعة للمصرف المصدر في الغالب، ويمكن استخدامها من خلال مصارف أخرى كلية إذا اشتركت جميعها بشبكة اتصال مشتركة .

ويمكن أن تكون صالحة للشراء من مجموعة تجار متصلين إلكترونياً مع هذه المصارف المتصلة بشبكة مشتركة، وتسمى هذه النوعية " نقاط البيع " (point of sale) .

2- بطاقة الاعتماد، " الخصم الشهري " charge card

هذه بطاقة تمكن حاملها من استخدامها بعمليات الشراء المختلفة، والانتفاع بالخدمات في شتى أنحاء العالم، بما فيها عمليات السحب النقدي. وهذا يلزم العميل بأن يكون له رصيد شهري يغطي استخداماته، أو يدفع ما عليه من مستحقات كل شهر .

3- بطاقة الائتمان credit card

هذه البطاقة لا تشترط على حاملها بأن يكون لديه حساب في المصرف المصدر، وإذا وجد له حساب، لا تشترط توفر رصيد للخصم عليه، ولكن يتفق المصرف المصدر مع حاملها على إعطائه سقفاً كحاري مدين، يستطيع استخدام البطاقة به، وبالتالي احتساب الأجر المترتب على ذلك .

ولهذه البطاقة مواصفات بطاقة الاعتماد السابقة نفسها. ولكن المصرف الإسلامي لا يتعامل بهذا النوع، وإنما يتعامل بالأول والثاني. ولكن يعطي لحامل البطاقة - الاعتماد - مدة سماح للسداد تصل إلى خمسة عشر يوماً على الأقل بدون مقابل. ويمكن أن تزيد عن شهر أحياناً.

إذن فالمصرف الإسلامي لا يتعامل ببطاقة الإقراض، أي لا يتعامل مع من لا يملك رصيداً في حسابه. فالهدف من البطاقة المصرفية لا يتجه إلى الإقراض، وإنما كل التركيز على السلع والخدمات، بشرط ملاءة حاملها، حتى لا تنشأ علاقة قرض.

ولكن على فرض أن المصارف الإسلامية أرادت التعامل بالبطاقات الإقراضية المعروفة لدى المصارف التجارية - الربوية - عن طريق الجاري المدين، ألا نستطيع وضع نموذج شرعي لهذه البطاقة، فنقدم خدمة لعملائها توازي خدمة المصارف الربوية، حتى لا يلجأ إليها من يحتاجها فيحصل عليها من مصرف ربوي بفائدة !

حقيقة أن الشرع لا يعجز عن إيجاد البديل في صورته المشروعة، وبخاصة أن المسلمين عرفوا الائتمان قبل غيرهم . وقد أشارت آيات وأحاديث إلى الأمانة وحث الناس على أدائها فقال سبحانه " فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤمّن أمانته وليتق الله به " (7). وفي الحديث " أد الأمانة لمن اتّمتك، ولا تخن من خانك " (8).

والائتمان : التزام يقطع مصرف لمن يطلب منه أن يجيز له استعمال مال معين نظراً للثقة التي يشعر بها نحوه (9).

وهذا معنى في غاية الدقة لكلمة ائتمان، إذ ليس صحيحاً أن الائتمان معناه القرض. فالقرض نتيجة تابعة للائتمان، لأن الائتمان معناه الثقة التي يمنحها المصرف لعميله حتى يكون مستعداً لإقراضه أو كفالته. ولذلك كان القرض تابعاً لتلك الثقة ونتيجة لها، وليس هو الائتمان (10).

فعلى المسلم أن يؤدي ما ترتب في ذمته، نتيجة ثقة الناس به وائتمانه على أموالهم . فمن الممكن أن يخصص المصرف المصدر مبالغ معينة، لمن لا يملك رصيداً يحوله على أساسها شراء ما يحتاجه من سلع، وانتفاعه بخدمات مقابل نسبة معينة تعد أجراً على ما تقدمه له من أعمال ويقوم مقامه فيها . وإذا تم السحب النقدي لا يأخذ المصرف المصدر إلا أجرة الخدمة التي يقدمها لحامل البطاقة، بما تسمى " أجرة خدمة القرض " . وتتمثل هذه الخدمة في إيصال النقود إلى التاجر وعمل القيود المحاسبية اللازمة وتحويل قيمة القرض إلى الجهة التي تم سحب النقود منها، وإجراء المراسلات المطلوبة لذلك وعملية التحصيل .

ونكون بهذا قد حققنا للمسلمين خدمة توازي خدمة المصارف الربوية وبالقالب شرعي واستطاعت المصارف الإسلامية أن تنافس المصارف الأخرى في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة.

المطلب الثاني

نشأة البطاقات المصرفية ومنافعها المترتبة عليها

ويشمل هذا المطلب فرعين هما :

الفرع الأول - نشأتها :

نشأ نظام البطاقات، وتطورت أنظمتها ولوائحها في الدول الرأسمالية، حفاظاً على أرباب الأموال، حتى لا يكونوا عرضة للخطر هم وأموالهم. فبدأ إصدار هذه البطاقات في هذه الدول انطلاقاً من فلسفتها وأساليبها الاقتصادية.

ولا مانع من أن يستفيد المسلمون من هذه البطاقات، في ضوء منهج دينهم وفلسفة تشريعاته ومبادئه الخاصة وأساليبه المتميزة. فلا تحظر على المسلمين ما أنتجه الاقتصاد الغربي بحجة أنه من غير المسلمين، ولا ينتمي إلى فلسفتهم. فالرسول صلى الله عليه وسلم ظهر في مجتمع يشبه إلى حد ما المجتمع الرأسمالي المعاصر، ولكنه لم يرفض كل معطياته، فما كان موافقاً للإسلام أبقاء، فأصبح من الإسلام وما كان مخالفاً وأمكن تصحيحه، عمل على تصحيحه، وأصبح أيضاً من الإسلام. وما كان معارضاً للإسلام ومخالفاً له ولا يمكن تصحيحه رفضه وحذر المسلمين منه.

فمثلاً، قدم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، ووجدهم يسلفون، فأجاز للمسلمين السلف ولكن وضع له ضوابط بقوله صلى الله عليه وسلم (من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم)⁽¹¹⁾، إذن لا نقول : كل ما جاء من الغرب مرفوض سقيمه وصحيحه.

ونحن اليوم نعيش تجربة المصارف الإسلامية، وكيف أفادت من تجربة المصارف الربوية التي نشأت في إطار فلسفي رأسمالي، ومع ذلك أخذت منها ما يصلح للتعامل، وما يمكن تصحيحه وجعلته في إطار شرعي إسلامي، وبدأت مسيرتها مستلهمة الصورة الشرعية للعقود والمعاملات من أحكام الفقه الإسلامي، استناداً إلى ما كان في عصر التنزيل وعصر الصحابة من عقود ومعاملات وما استجد بعدها في عصر الفقهاء التابعين ومن جاء بعدهم.

فلا نقف محمدي الفكر أمام معطيات العصر الحاضر، ونرفض كل ما هو صادر من الغرب فنقف أمام استخدام البطاقات المصرفية بقوليتها على أنها فرض أدى إلى ربما بسبب ما تأخذها المصارف من عمولات، وبخاصة في حالة السحب النقدي.

فهذه البطاقة لا تصدر إلا عن مؤسسة مالية أو مصرفية، تكون عضواً في منظمة عالمية تملك شعار البطاقة (logo)، مثل منظمة الفيزا العالمية أو الماستر كارد العالمية، وأعضاء هذه المنظمات هم المصارف والمؤسسات المالية التي تصدر هذه البطاقات⁽¹²⁾.

وأن استعمال هذه البطاقات والتعامل بها قد انتشر في كل أنحاء العالم بسرعة مذهلة كما انتشرت في أنحاء العالم العربي والإسلامي لاعتبارات عدة، منها ما هو عملي ومنها ما هو تجاري.

ولم يعد استعمال هذه البطاقة حكراً على الدول الغنية، بل شاع استعمالها في مختلف الأنظمة والأوضاع الاقتصادية - الفقيرة والغنية والنامية والمتقدمة - ودراسة هذه البطاقات في القوانين الحديثة في باب الاعتمادات، ليدل على أن المصرف لا يصدرها إلا لمن يطمئن إليهم، ذلك أنه يضمنهم في حدود معينة أمام التجار الذين يتعاملون معهم.

وقد ذكرت المصادر المختلفة التي تناولت التعريف بهذه البطاقة على اختلاف استعمالاتها أنها أداة وفاء ظهرت في أمريكا حديثاً وانتشرت في البلاد الأخرى.

إذ قامت إحدى شركات البترول بإصدار بطاقة لتسهيل عملية الدفع لعملائها، إذ يستطيع العميل استخدام البطاقة لشراء وقود لسيارته، ومن محطات البترول المختلفة دون أن يدفع نقداً، إذ يتم خصم المبلغ من حسابه في وقت لاحق وفق نظام معين.

وشجع هذا الأسلوب بعض كبرى المحلات والشركات التجارية الأمريكية إصدار بطاقة مماثلة لعملائهم⁽¹³⁾. وبقي الوضع مقصوراً على هذه الشركات والمحلات، إلى أن قام بنك فرانكلين الأهلي بإصدار أول بطاقة دفع 1952م، وتبعه بعد ذلك بنك أمريكا 1958 م، وهي البطاقة التي تعرف الآن بالفيزا كارد.

وأول بطاقة ائتمان دخلت الأردن عن طريق بنك البتراء في بداية الثمانينيات، إذ كان البنك الوحيد بالمنطقة الذي يقوم بالأعمال المتعلقة بالبطاقة كافة، مثل: الإصدار والتشغيل والعمليات، المقاصة والتسويات، والتفويض.

وقد استفاد بنك القاهرة - عمان بالتعاون مع بنك البتراء فقام بإصدار هذه البطاقة وبعد أن حصلت الأزمة المعروفة لبنك البتراء، وأتمت المنظمة ارتباطها بها، وأوقفت جميع البطاقات الصادرة عنه. أعيد إصدارها 1992 م عن طريق خمس بنوك محلية بمجموعة بقيادة بنك الإسكان، وهذه البنوك (بنك الإسكان، وبنك القاهرة - عمان، وبنك المؤسسة العربية المصرفية، والبنك الأردني للاستثمار والتمويل، وبنك الاستثمار الأردني) فأسست الشركة الأردنية لخدمات الدفع (فيزا)، وذلك بشرائها رخصة الفيزا العالمية التي كانت ممنوحة لبنك البتراء.

وقد قام البنك العربي بعد ذلك بإصدار بطاقة الفيزا العالمية منفرداً وبالتعاون مع فرع في لندن. أما في ما يخص بطاقة الماستر كارد، فإن البنك الأهلي الأردني يعدُّ الرائد في هذا المجال، وبدأ إصدار أول بطاقة 1993م، ويقوم بمعظم المهام الخاصة بالإصدار والتسويات واستلام الحركات المالية.

ثم بعد عام قام بنك الأعمال بتوقيع اتفاقية مع البنك الأهلي الأردني لمباشرة إصدار البطاقة 1994م ثم بنك الأردن والخليج في العام نفسه، وبعدها بنك عمان للاستثمار 1995م والبنك البريطاني للشرق الأوسط، بدأ بإصدارها حديثاً بالتعاون مع فرع في الشارقة.

وتعدُّ بطاقة الفيزا كارد، والماستر كارد، من أكثر بطاقات الائتمان انتشاراً في العالم⁽¹⁴⁾.

وقد تم قبول هذه البطاقة واعتمادها بشرط أن لا تخالف النصوص والقواعد العامة للشريعة، بناء على أن الأصل في المعاملات الحل، وأن ميدان العقود والمعاملات لا يحصر لها.

واستعدت في بحثي هذا بطاقة السحب الفوري (ATM) التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، والتي تهدف إلى تمكين صاحب البطاقة من خدمات مصرفية بسيطة من السحب الآلي المباشر للنقود دون إجراء عملية تحويل، وعوضاً من أن يقوم صاحب الحساب بالسحب من البنك مباشرة، فيستفيد منها بعد انتهاء ساعات العمل المصرفي وفي أيام العطلة والأعياد.

ويركز حديثي عن بطاقة الائتمان التي تعطي حاملها سقفا كحد أقصى، والتي تختلف في شروطها عن البطاقات المصرفية الأخرى. فتنوع البطاقة لا يرجع إلى شكلها، وإنما مرده إلى اختلاف الشروط التي تشكل بموجبها العلاقة التعاقدية بين الأطراف المتعلقة بها.

ولا يخفى ما لهذه البطاقة من أثر في تسويق السلع والخدمات، إذ أصبحت مؤشراً واضحاً على تطور نظام المعاملات والمدفوعات التجارية، وتحقيق مستوى متقدماً ومتميزاً في أسلوب التسويق، إذ أصبحت البنوك والمؤسسات المالية حالياً تنافس في تقديم مثل هذه الخدمة المميزة لعملائها.

ومن أهم البطاقات الائتمانية المتداولة في السوق المصري العالمي، وبعضها في السوق المحلي هي: الفيزا كارد، والماستر كارد، والايرو كارد، وأمريكا اكسپرس الديانيز.

ومن أنواع البطاقات التي تصدرها البنوك من حيث سقف التعامل، أي حجم المبالغ التي يسمح لحامل البطاقة للتعامل في حدودها هي: البطاقة الفضية، والبطاقة الذهبية، والبطاقة الماسية، والبطاقة الالكترونية - خاصة بالفيزا كارد - وهناك البطاقة المحلية⁽¹⁵⁾، ويتم تداولها فقط بين البنوك المحلية في الدولة. وتسمى بطاقة الصراف الآلي.

وتختلف المزايا والحدود المسموح بها للشراء أو السحب باختلاف نوع البطاقة، وحسب سياسة البنك المصدر للبطاقة، فلكل بنك عضو سياسته الخاصة يضعها بالتنسيق مع منظمة الفيزا العالمية. وفي ضوء هذه السياسة تتحدد أطراف العلاقة والشروط التعاقدية بين المستفيدين حاملي البطاقة والبنوك والمنظمة العالمية. وهذا ما سنتناوله في المطلب الرابع عند بحث العلاقات التعاقدية.

الفرع الثاني : الآثار والمنافع المترتبة على بطاقة الائتمان:

تهدف هذه البطاقة إلى تقديم خدمة بكل جوانبها للأعضاء، وبسر التكلفة لتسهيل لهم التعامل والعلاقات المالية بما يتوافق مع التقدم العلمي والتكنولوجي ومن أهم هذه الخدمات للعملاء :

- 1- السحب الآلي (النقدي) .
 - 2- المقاصة وتسوية الذمم .
 - 3- شراء السلع والخدمات .
 - 4- برامج التفاوض⁽¹⁶⁾ .
 - 5- وسيلة لضمان دفع الشيكات التي يسحبها حامل البطاقة⁽¹⁷⁾ .
 - 6- إيجاد الحلول المناسبة لتسوية المشكلات التي قد تنجم بين البنوك المصدرة والأعضاء .
 - 7- تخفيف أعباء مشقة حمل النقود ونقلها .
 - 8- تجنب عنصر مخاطرة نقل النقود من الضياع أو السرقة أو السطو .
 - 9- تقادي تزوير النقود وانتقالها بين أيدي المتعاملين .
 - 10- الوفاء بالوفاء التي يوقعها حامل البطاقة للتاجر أو صاحب الخدمة الذي يتعامل مع البنك المصدر للبطاقة .
- وتتفاوت هذه الخدمات وفق نوع البطاقة .

وأما منافعها للمصارف فهي :

- 1- إيراد رسوم الاشتراكات : رسوم العضوية، ورسوم التجديد، ورسوم الاستبدال، ورسوم التجديد المبكر .
 - 2- لمن بعض البرامج
 - 3- عمولة خدمات وتسويق، سواء خدمات التمويل أو خدمات الإقراض أو تسويق بضائع التجار، بزيادة حجم المشتريين حاملي البطاقات .
- وأما حصة منظمة الفيزا العالمية فهي نسبة من الإيرادات التي تحصل عليها البنوك المصدرة للبطاقة من المستفيدين، بناءً على اتفاقية بين المنظمة والبنك المصدر للبطاقة .

المطلب الثالث

العلاقات التعاقدية المترتبة عليها وتحريجاتها الفقهية

هذا المطلب يتناول ثلاثة جوانب وهي :

• أولاً : أطراف العلاقة (التعامل) :

- المنظمة العالمية (الفيزا، والماستر كارد)
- البنك التاجر (يتحول بتسويق البطاقات)
- البنك المصدر (يتحول من البنك التاجر بإصدار البطاقات) ويمكن أن يكون البنك نفسه (تاجر ومصدر)
- المستفيد (حامل البطاقة) - العميل -
- التاجر - بائع السلع والخدمات. وإذا كانت العملية " سحب نقدي " تأخذ صورته قرض، ويكون البنك المسحوب منه هو المقرض .

• ثانياً : العقود الناشئة عن هذه العلاقات :

- 1- عقد بين المنظمة العالمية والبنك التاجر .
- 2- عقد بين البنك التاجر والبنك المصدر .
- 3- عقد بين البنك المصدر والعميل .
- 4- عقد بين العميل والتاجر .
- 5- عقد بين البنك المصدر والتاجر .
- 6- عقد بين البنك المصدر والمنظمة العالمية عن طريق البنك التاجر .

● ثالثاً: التخریجات الفقهية لهذه العقود

ترتبط التخریجات الفقهية هذه العقود بالانفاقية التي عظمها منظمة الميزا العالمية أو الماستر كارد العالمية، ولكل علاقة تعاقدية حكمها في ضوء الشروط المنصوص عليها، وفي ضوء الصلاحيات الممنوحة.

فعلاقة المنظمة العالمية بالنسك التاجر، هي علاقة وكالة تسويق أو بيع مجموعة البطاقات التي تحتص بها المنظمة العالمية، كذلك فإن المنظمة تملك حق ابتكار هذه الوسيلة⁽¹⁸⁾، فلها الحق أن تبيعه بواسطة وكيلها النسك التاجر، وما يأخذه البسك التاجر هو أجرة وكالة، وما تأخذ المنظمة هو ثمن خدمة مقابل بيع حق الابتكار. وأما علاقة البسك التاجر بالبسك المصدر، فهي علاقة وكالة أيضاً، إذ إنما توكل الوكيل لعمره . فهل يجوز للموكل أن يوكل غيره ؟ فإذا كانت وكالة النسك التاجر في هذه المعاملة مطلقة فيجوز له أن يوكل غيره دون توقف على إذن الموكل، أو يصح عن التفويض والإذن في انعقد ما بين المنظمة والنسك التاجر.

وقد بحث الفقهاء مسألة الوكالة، واتفقوا على أنها إثابة عن الغير في تصرف جائز معلوم⁽¹⁹⁾. والوكالة في اللغة⁽²⁰⁾: التفويض . وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع⁽²¹⁾. أما علاقة البسك المصدر مع حامل البطاقة، هي العلاقة الرئيسة ويتفرع عنها مجموعة عقود.

أي أن البطاقة عقود مجمعة وهي: الكفالة والوكالة والحوالة أحياناً، والقرض أحياناً أخرى، إذا لم يكن لحامل البطاقة رصيد في حسابه لدى البسك المصدر، لكن القرض ليس هو الهدف الرئيس أو جوهر التعامل، وإنما قد يأتي تبعاً إلا إذا كانت هي بطاقة إقراض.

فالسك المصدر كفيل لحامل البطاقة لأنه ملتزم بالأداء عنه . وهو وكيل عنه بتسديد قيمة المشتريات والخدمات التي تنبع عن تعامله بالبطاقة على أن يعيد إليه ما دفع خلال مدة لاحقة . والوكالة قد تكون بأجر أو دون أجر. كذلك يقوم البسك بعبء عن حامل البطاقة بالخضوع من حسابه والسداد عنه، والقيود على الحساب، وكذلك تحويل المبالغ أو قيدها في حساب التاجر من تعامل معهم حامل البطاقة، وكلها أعمال يستحق عليها أجراً.

وإذا كان حساب حامل البطاقة لا يفي بالمستحق عليه للتجار، أو لا يوجد له رصيد في الحساب، يدفع عنه البسك، ثم يحصل منه بعد ذلك، وهنا ينشأ عقد قرض بين البسك المصدر وحامل البطاقة. لكن لا علاقة للقرض، بالعمولة التي يقطعها البسك المصدر مقابل هذا العمل المشتمل على أعراض عدة . فعقد القرض يأتي تبعاً حسب مقتضيات ظروف التعامل . وما لا يجوز استقلالاً قد يجوز تبعاً بدليل أن الأحل (الزمن) لا يجوز بيعه، لكن نه حصه في الثمن بالبيع الآجل⁽²²⁾. وكالحمين لا يباع مستقلاً، لكن يباع مع أمه ونه حصه في الثمن. فالمنافع التي يدفعها البسك عن حامل البطاقة، ليس ها نصيب في تقدير العمولة، لأن العمولة مرتبطة بالجهد المبذول في تسهيل حصول حامل البطاقة على النقود في أي مكان يتواجد فيه، وتسهيل عمليات الشراء مع تأجيل دفع الثمن لفترة، وتسهيل اتعابه بالخدمات أيضاً مع تأجيل الدفع .

أما علاقة حامل البطاقة مع التاجر أو بائع الخدمات، هي علاقة بيع وشراء بشرط قبض الثمن من البسك المصدر للبطاقة بصفته كمين . والكفانة بشرط عدم الرجوع على المكفول حواله.

وهنا ينبغي أن تبحث مسألة وهي : هل يرجع التاجر على حامل البطاقة إذا لم يؤد البنك المصدر ما ترتب في ذمة حامل البطاقة؟

فإذا قلنا بأن العلاقة هي كماله، وهي عقد مزم، فيجب أن يدفع البنك المصدر مستحقات التاجر. لكن لو كانت البطاقة محددة بسقف معين، فجاوزه حاميها . فهل يرمى البنك المصدر بالأداء؟ هنا لا يلزم، ولكن يمكن في هذه الحالة تبرعها على الحوالة المطقة إن وافق البنك المصدر على أداء الزائد.

وأما علاقة التاجر مع البنك المصدر هي علاقة وكالة في تحصيل ديونه ممن يشتري منه ومكفول من البنك، وتقدم مصعة للتاجر تجلب معاملين مع هذا التاجر فزيد مبيعاته ويزيد ربحه، أي يسوق له عدد المتعاضين . ومن هنا استحق البنك المصدر عمولة من التاجر على هذا العمل.

كيف تجري عملية التحصيل:

- 1- يتقدم التاجر بفاتورة البيع التي تثبت حقه في ذمة حامل البطاقة إلى البنك المصدر .
- 2- يبادر البنك بتسديد هذه المستحقات .
- 3- يطالب البنك حامل البطاقة بما دفع عنه، وذلك بالرجوع إلى رصيده في البنك نفسه، فإذا لم يجد، فإنه يعود على حامل البطاقة نفسها يطالبه بتسديد ما أدى عنه، فلو جعلنا العملية، بأن ينتظر التاجر حتى يحصل البنك من متعامله المسحق، فإن ذلك بطور، وتتعدد العميات وتسير ببطء . لكن يبادر البنك بالأداء للتاجر فور استلامه الفاتورة . وذلك لأن مصدر البطاقة يستطيع أن يتحكم في عمية الأداء، في حين لا يستطيع أن يتحكم في عملية الاستيفاء من حساب المتعاملين معه⁽²³⁾ وهذا التصرف لا يعارض مع أحكام الوكالة في لفقته الإسلامي، لأن الركيل إما أن يطلب من الشراء قبل القيام بعملية الشراء من الموكل، وإما أن يدفع من ماله ثم يعود ويطلب الموكل .
- فالأجل ما بين تسديد الفاتورة وتحصيل البنك لها من التعامل معه ليس جزءاً من العملية، ولا من مسئولياتها . وغالباً ما يعطي البنك مدة سماح لحصول المستحقات من المتعاملين . وعادة ما يكون لمدة شهر . فإذا اشترى العميل البضاعة في أول الشهر فإنه يستفيد من الشهر كله كفترة سماح، إذا اشترى بعد منتصفه، فإنه لا يستفيد إلا من نصف الشهر، هذا حسب سرعة الاتصالات ووصول الفواتير، وقد تتأخر العملية أكثر من شهر، فقد تصل شهراً ونصف⁽²⁴⁾.
- وهذه الأمور يكون منصوباً عليها في عقد الاتفاق بين المصدر وحامل البطاقة فالمصدر يقر بدفع كامل القيمة الإجمالية المدونة بالسند بشكل والطرق الصحيحة، وحامل البطاقة يتعهد بدفع كامل المبلغ لمصدر البطاقة طبقاً للاتفاقية التي تحكم استعمال البطاقة .

وفي حالة السحب النقدي بواسطة البطاقة، فإذا قلنا إن هذه العملية قرض محض فهل تحقق قبض الفرض من البنك المصدر؟ وخاصة أننا نعلم بأن اقرض لا يملكه المقرض إلا بالقض⁽²⁵⁾، وهذا غير محقق في الواقع العملي، إلا إذا اعتبرناه قرضاً حكماً، فإذ به البنك المسحوب منه براءة عن البنك المسحوب عليه، فأقرضه عنه . إلا عند المالكية فإذ ملك القرض يشت بال عقد، ولو لم يقض المال⁽²⁶⁾.

إذن فعلى رأي الجمهور، القرض غير متحقق لعدم قصده، وعلى رأي المائكية فهو متحقق بال عقد . وعلى فرصة الأحد برأي المائكية، فإن ما يأخذه البنك المصدر هو أجر عن خدمة القرض، وليست زيادة على القرض. لأن حامل البطاقة عندما يسحب مبلغاً من المال، فإن الجهة المسحوب منها ستطالب البنك المصدر - المسحوب عليه - فالبك سيتولى السحب من حساب حامل البطاقة وعمل القبول وتحويل المبالغ وتسوية الدعم وغير ذلك، فهذه أعمال مصاحبة للقرض، فيستحق البنك المصدر أجراً عنها.

وعلى فرض أن المصدر دفع من ماله عن حامل البطاقة، واعتبر العلاقة علاقة قرض، فأيضاً نحد البنك المصدر يقوم بجميع الإحراجات للدارمة لسداد المستحقات وتحويلها وتقيدتها على حساب حامل البطاقة، وهذه كلها تكلف جهداً، يقوم به البنك ويستحق عليها أجراً. فهي لا يمكن أن تعد فائدة ربوية بأي حال أي لا تعد ربا وعملية تحصيل الدين بسمية معلومة هي وكالة بأجر، وليس من التزامات الوكيل أن يؤدي للدائن من ماله، وإلا صارت كمانة⁽²⁷⁾، وهناك تصاد بين الكفالة (لأها ضمان) وبين الوكالة (لأها أمانة)، فالوكيل يؤدي ما وكل بتحصيله بعد قيامه بالتحصيل فعلاً . لكن في مقام بطاقة الائتمان نخدمت شركة البطاقة التزاماً لا يلزمها، وهو أن تؤدي أولاً، ثم تطالب المدينين، لإمكانيه التحكم في عملية الأداء دون عملية الاستيفاء.

إذن عن أمام عقد يتضمن وكالة وكفالة. فحامل البطاقة يفتح حساباً في المصرف ويأخذ البطاقة منه، وهذه العمية تتضمن توكيلاً للمصرف مصدر البطاقة بأن يدفع - عن حاملها - ما يقع عليه من التزامات مالية، ويقطع المصرف ما دفعه من حساب حامل البطاقة . فهي وكالة بالدفع بأمر المدين، ولا يعتبر هذا تبرعاً، وإنما ينحى للوكيل الرجوع على الموكل بما دفع عنه من دين. وأما الكفالة من جهة المصرف، لأنه يتعهد بأداء الدين للتاجر الذي قبل البيع بالبطاقة ويسدد دين حاملها، ثم يرجع على حسابه لتحصيل ما أدى عنه . وهذه مبية على مسألة رجوع الكفيل على المكفول مما أدى عنه وهي أيضاً كمانة بأمر.

وأطراف الكفالة في هذه العملية (الكفيل وهو المصرف، والمكفول وهو حامل البطاقة، والمكفول له وهو التاجر). فهي كفالة بالمدين . يترم المصرف بذاته بدفع المبالغ المستحقة للتاجر الذي اشترى منه حامل البطاقة. فعلى اعتبار أن هذه المعاملة هي كفالة بالمدين، فلا يجوز أخذ الأجر عليها، ولكن يجوز أخذ أجر على الجهد المصاحب لإصدارها . الذي يشكل النسبة التي يتقاضاها المصرف من حامل البطاقة، لأنه لا يجوز أخذ الأجر على الكفالة، لأنه لا أجر لضمان.

وكذلك بالنسبة للتاجر أيضاً فإن المصرف يحصل نسبة من ثمن المبيعات بسبب دفع المشتري إليه، والذي يسمى " سوق الرباين إليه "⁽²⁸⁾ وهذه النسبة تشكل جمالة من التاجر للمصرف المصدر للبطاقة بسبب زيادة حجم مبيعاته .

أما العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر، فهي علاقة بيع مع حوالة بالثمن على المصرف المصدر للبطاقة. ويمثل توقيع حامس البطاقة على الفاتورة هذه الإحالة. ويقبل التاجر ذلك، فيرسل الفاتورة إلى البنك المصدر، الذي يرم بدفع بموجب قبوله الحوالة. ومن المعلوم أنه لا يشترط لصحة الحوالة أن يكون للمحيل دين على المحال عليه⁽²⁹⁾، والرضا متوافر بين الأطراف، والددين معلوم وهو لازم على المدين في الحال.

وإذا أخذنا برأى الجمهور باشتراط أن يكون للمحيل دين على المحال عليه⁽³⁰⁾، فتكون الصورة حمالة، لأن المحال عليه احتمل سداد الدين عن المحيل.

ويمكن أن نتصور أن العلاقة وكالة، فحامل البطاقة يجعل التاجر وكيلاً عنه يقتضيه باسمه من مصدرها ويسدد دية نفسه. ولكن الخصم الذي يحصل عليه التاجر في هذه الحالة يكون زيادة على القرض إن وقع ذلك. فالتصرفات الداحلة في نطاق التعامل بهذه البطاقات تدخل في عقود الوكالة والكفالة والحوالة وأحياناً القرض والصرف، وأن الرسوم والاشتراكات والعمولات التي يقاصها المصرف فهي إما مقابل نفقات حقيقية يتحملها المصرف، وإما أجر على عمل، وهذا جائز شرعاً.

أما غير الجائز شرعاً، فهو احتساب زيادة على القرض مقابل التأخير أو مجرد إشائه أو أخذ أجرة على الكفالة. أو تأخير قبض أحد السدين، وإذا اقرنت بعملية الصرف، وهذه غير واقعة في المصارف الإسلامية، ولكنها شروط مصوص عليها في البنوك الأخرى.

وتستوي خدمة البطاقة، ينصبي بالضرورة وجود قاعدة من التجار عريضة، حتى يتم من خلالها تقديم هذه الخدمة، والتاجر الذي يعتمد هذه الخدمة، يجب أن يعلن ذلك عن طريق وضع ملصق أو لوحة عليها شعار الخدمة، حتى يسهل على المتعاملين تمييزه عن غيره. وأحياناً يجد المصارف المصدرة لهذه البطاقة تصدر بشرة تبين فيها التجار المتعاملين بهذه الخدمة، والمؤسسات التي تقدم الخدمات التي تعطيها هذه البطاقة. ويكون لدى التاجر قسائم يودعها لدى البنك الذي يتعامل معه، ويقوم البنك بتحصيل قيمة هذه القسائم من مصدري البطاقة عن طريق نظام المقاصة والتحويلات لدى المنظمة العالمية التي تنسق لها البطاقة وإيداع قيمتها في حسابهم. والسك التاجر يخصم من قيمة هذه القسائم نسبة محددة كأجور أو عمولة.

وهنا تنشأ مسألة: عني اعتبار أن العلاقة في هذه البطاقة بين الأطراف فيها كفالة، فهل يجوز أن تسق الكفالة ثروت الدين؟ بمعنى آخر هل يجوز ضمان ما سيجب؟

فقد جاء على لسان الفقهاء صورة تشبه العملية التي نحن بصددتها - بطاقة الائتمان - فعند الحنفية⁽³¹⁾: إذا قال الرجل لرجل بايع فلاناً، فما بايعته به من شيء فهو علي، فهو جائز. وعند المالكية⁽³²⁾: من قال لرجل بايع فلاناً، فما بايعته به من شيء فأنا ضامن لهما، لزمه إذا ثبت ما بايعه به.

وأما الشافعية⁽³³⁾ وبدا كانوا يشترطون في المضمون كونه ديناً ثانياً حال عهد الضمان، وبالتالي لا يصح عندهم ضمان ما سيجب، أي ضمان الدين قبل ثبوته. إلا أن لهم استثناء كآ على ذلك بقولهم: وصح في القديم ضمان ما سيجب، كضمن ما سيبه أو ما سيفرضه، لأن الحاجة قد تدعو إليه.

وعند الحنابلة⁽³⁴⁾: "من ضمن عنه حق بعد وجوبه، أو قال ما أعطيته فهو علي، فقد لزمه ما صح أنه أعطاه. ويقول الشارح في تفسير ذلك: وقد دلت مسألة الخرق على أحكام، منها: صحة ضمان المجهول، وصحة ضمان ما لم يجب،

فمن معنى قوله ما أعطيته، أي ما تعطيته في المستقبل. والراجح هو رأي الجمهور القائل بالجواز، ولم يخالف في ذلك إلا الشافعي في الجديد من مذهبه. فلم يرد نص يجمع من ذلك فتبقى المسألة على أصل الحل.

ومن المسائل المتعقبة بعملية البصافات الائتمانية، أن الاتفاقية تنص على حق المصدر بإعفاء صلاحيتها بصفة دائمة أو مؤقتة، في حالة عدم التزام حاملها بتسديد شروط الإصدار. فهل من حق المصدر إعفاء هذه البطاقة دون الرجوع إلى حاملها؟

فعلى الصورة المقهية للبطاقة بأنها وكالة وكفالة، فإن الوكالة عقد غير لازم، ويجوز للموكل عزل الوكيل وإعلامه بذلك. ويجوز للوكيل أيضاً أن يعزل نفسه ويعلم الموكل بذلك.

أما الكفالة فهي عقد لازم، فلا بد من موافقة الطرفين أو الأطراف الثلاثة إلا أنما نجد عند الفقهاء بوضوحاً تفيد بجواز الرجوع عن الضمان. "فمن قال لرجل: عامل فلاناً في مائة، وأنا ضامن. أو قال: عاسمه مهما عامته فيه، فأنا ضامن. فإن له أن يرجع عن مقالته قبل المعاملة كلاً أو بعضاً، ويكون ضامناً فيما وقعت فيه المعاملة⁽³⁵⁾."

وجاء أيضاً: ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان ونهاه عن المبيعة صح، حتى لو بايعه بعد ذلك، لم يلزم الكفيل بشيء⁽³⁶⁾.

من العلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر تشبه حصص الأوراق التجارية؟ إذا قلنا أن العلاقة بين التاجر و حامل البطاقة هي حوالة، ويكون المصدر محالاً عليه وهل يجوز للمحال عليه أن يقتطع نسبة مئوية من قيمة الفاتورة التي يقدمها التاجر لمصدر؟ وإذا جاز له ذلك فإن العملية تشبه إلى حد ما حصص الأوراق التجارية. فتصبح الفاتورة كأنها كميالة مستحقة الدفع بحسبها التاجر لدى البنك المصدر بسنة معينة، قبل حلول موعد استحقاقها.

وفي حالة مبالغة البنك أو إفلاسه، لا يستطيع التاجر الرجوع قانوناً على حامس البطاقة لأن البنك المصدر للبطاقة قد استحق في ذمة حاملها نسبة معينة لتسديد عنه (رسوم الاشتراك) ونسبة أخرى في ذمة التاجر لتسديد له⁽³⁷⁾.

ولكن هذا الأمر غير دقيق، لأن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.

فهل البنك الإسلامي يقصد الإقراض؟ الحقيقة لا؛ لأن المصرف الإسلامي يقصد تسهيل خدمة البيع والشراء والانتفاع من نية الخدمات بأدائه وفاء يطمئن إليها من يقدم الخدمة أو من يبيع، بأنه سيحصل على أمواله، وكذلك حامل البطاقة يستفيد من التخلص من مخاطرة حمل النقود وتعرضها للسرقة أو الضياع. فهذهما تقدم خدمة لحاملها.

فلماذا لا تعتبر هذه البطاقة صورة متطورة عن بطاقة الصراف الآلي (ATM) أو عن الشيك السياحي، أو الشيك العادي؟ وما بأحده المصرف من عمولة هو بدل تحصيل الديون، وبدل الجهد المبذول في إصدار البطاقة، أو تحصيل النقود المستحقها وهو التاجر البائع.

لذلك نستعد نخرجها عن أي فرض، حتى وإن أدى السك المصدر عن حامل اسطاقة جميع الديون المستحقة عليه الميزة في الفوائد المقدمة من التجار أو أماكن الخدمات. فهو أدى ذلك كوكيل وكفيل. ويجوز لو وكيل أحد الأجر على الوكالة؛ ويجوز له أن يأخذ أجر الجهد المبذول في إصدار الكفالة وتوصيل استحقاق إلى التاجر أو الجهة المسحوب منها. فحين يعيدون عن شبهة الربا.

وفي حالة قيام العميل بالسحب النقدي بوساطة البطاقة، أيضاً لا وجود لشبهة العرص، لأنه في الغالب يملك المال في رصيده في البنك المصدر، فتأخذها صورة حوالة غالباً. أما إذا لم يوجد في حساب حامل البطاقة رصيد، فيكون البنك المصدر مقرصاً، وما يأخذه البنك من نسبة لا يعد من الربا، بل هو بدل خدمة العرص. بشرط أن تكون في حدود ما تعارف عليه الناس.

المطلب الرابع

صور التعامل ببطاقة الائتمان وحكمها

توفر هذه البطاقة لحاملها عدة خدمات، وسأبين كل خدمة مع بيان حكمها الشرعي في الجواب الآتية :

1- صورة السحب النقدي وحكمها .

إما أن يكون السحب من حسابه لدى البنك المصدر للبطاقة، وهنا ينظر، إن كان لديه رصيد في الحساب يكفي لقيمة السحب. أو لم يكن له رصيد، أو ما في رصيده لا يغطي قيمة السحب. فمن كانت الأولى، فالعمولة التي يأخذها البنك بدل خدمة وبنقات عمل يقوم بها البنك، وإن كانت الثانية فهي كذلك، على ألا يشترط البنك زيادة مقدس التأخير غير العمولة .

وإما أن يكون السحب من بنك آخر، على حسابه في البنك المصدر، فهذا يجوز للبنك أخذ عمولة على الخدمة، وهي تمديد قيمة المسحوب للبنك المسحوب منه من حسابه فيه رصيد كاف أو غير كاف أو لا يوجد، شريطة عدم اشتراط الزيادة مقابل التأخير. وإما أن يكون السحب داخل بلد البنك المصدر أو في بلد آخر، فإن كان لحامل البطاقة رصيد يعطي قيمة المسحوب، فما يأخذه البنك المصدر هو مصاريف بدل خدمة يقدمها لحامل البطاقة، وتختلف بحسب البنك المسحوب منه، وموقعه من البنك المصدر للبطاقة، أما إن لم يكن رصيد يعطي المبلغ المسحوب كلاً أو جزءاً، وكان السحب داخلياً أو خارجياً فإن ما يدفعه البنك المصدر يعد قرصاً ، ولهذا فإن ما يوجد في هذه الحالة من نسبة لا يعد من الربا إذا كان بمقدار البنقات والجهد الذي قدمه لحامل البطاقة، لأن القرض لمصلحة حامل البطاقة فيتحمل هو المصاريف. أما إذا كانت البنقات - سواء بسبب ثابته أو مسبق مقطوع - تزيد على البنقات الفعلية فإنها تكون من الربا المحرم.

وإذا أضاف البنك المصدر غير بدل البنقات زيادة بنسبة معينة على السحب غير المغطى، فإنها تكون من الربا المحرم، وتأخذ صورة ربا النسبته المجمع على تحريمه .

فقد نص قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 108 (12/2) في دورته الثانية عشرة بالرياض على أنه لا يجوز إصدار بطاقة الائتمان غير المعطاة ، ولا التعامل بها، إذا كانت مشروطة بزيادة فائدة ربوية. ويجوز إصدارها إذا لم تتضمن شرط زيادة ربوية على أصل الدين .

والسحب النقدي لا حرج فيه شرعاً إذا لم يترتب عليه زيادة ربوية. ولا يعد منها الرسوم المقطوعة التي لا ترتبط بمجمع القرض أو مدته مقابل الخدمة . وكل زيادة على الخدمات الفعلية محرمة، لأنها من الربا المحرم شرعاً.

والعمولة التي يأخذها البنك المصدر هي بدل خدمة توصيل أموال العميل من حسابه إلى المناطق التي يستخدم فيها البطاقة، فهي أجر لتحويل العملات من بلد إلى بلد.
وهناك أجل متحمل بين الدفع والاستيفاء، لكنه ليس مقصوداً في العمية ولا هو من صميمها والشأن في هذا الأجل أن يسبق دفع المبالغ النقدية، لكنه لا يمكن ضبطه، لذا عكس الأمر وتم الدفع ثم الاستيفاء⁽³⁸⁾.

2- صورة النسبة المأخوذة من التاجر وحكمها .

وهي ما يأخذه البنك مصادر البطاقة بسبة من كل فاتورة يقدمها التاجر إليه علماً بأن البنك يحصل قيمة اعواتير كاملة من حامل البطاقة . فما حكم هذه النسبة؟

يرى بعضهم أنها مجرد عني تحصيل قيمة السلع والخدمات من حامل البطاقة وإيصالي إلى التاجر، ولا مانع شرعاً من الحصول عني أجر في مقابل تحصيل الدين أو توصيله⁽³⁹⁾. لأن الكفيل أو انقرض لا يطلب منه ذلك، ويجوز أن يطلب الأجر على التحصيل والتوصيل .

ويرى آخرون أنها أجرة على الخدمات التي يقوم بها البنك نيابة عن التاجر، كالإعلان عن السلع والخدمات، وحسب المعاملين، وتحصيل مستحقات التاجر من حامل البطاقة، على أساس أنه وكيل عن التاجر بأجر . وهذه الخدمات تحتاج إلى نفقات، وهذه النسبة لتعويضها⁽⁴¹⁾ .

ويرى آخرون بأنها أجرة مسمرة، على اعتبار أن البنك المصدر أرسل إلى هذا التاجر حاملي البطاقات لشراء السلع والخدمات، مقابل أجر متفق عليه، وهذه الأجرة مشروعة⁽⁴¹⁾.

ويرى آخر أنها صبح على الحصة، على اعتبار أن البنك المصدر كمين، فله أن يتصالح مع التاجر بأقل من المبلغ الذي التزم به المكفول (حامل البطاقة)⁽⁴²⁾.

ويرى آخرون أنها أجرة على حواله. على اعتبار أن العلالة هي حوالة بحق. والبنك يتحمل في سبيل إبقاء الدين إلى التاجر، ثم استيفائه من حامل البطاقة نفقات ومصاريف. ولما كان التاجر قد استفاد من هذه الوثيقة، واستوفى حقه، ينبغي أن يعرض البنك عن النفقات⁽⁴³⁾.

وقد أوصى العلماء اجتمعون في مدونة ابركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي، بأن تكون هذه النسبة انقصة من المواتير محددة، لتكون معايير الخدمات المقدمة لتاجر، والمثمثة في تحصيل مواتير الشراء، وجذب العملاء إليه، وتسهيل تعامله معهم . وقد ورد في نص القرار رقم 108 (12/2) بمجمع الفقه الإسلامي في دورته الثانية عشرة في الرياض، من السد رقم 2 فقرة ب : حوار أحد البنك المصدر من التاجر عمولة على مشتريات العميل منه شريطة أن يكون بيع انتاجر بالبطاقة يمثل السعر النقدي⁽⁴⁴⁾.

وقد أفنت الهيئة الشرعية بشركة الراجحي في قرارها رقم (47) بحوار حصول الشركة على هذه النسبة فصت على " لا نرى الهيئة مانعاً من حصول الشركة على سبة من قيمة ما يشتريه حامل البطاقة، مادامت هذه النسبة تستقطع من لمى خدمة أو صبح، وقد تم التعارف على استقطاعها من البائع لصالح البنك المصدر لبطاقة وشركة الفيز، العالمية.

وأفتت الهيئة الشرعية في بيت التمويل الكويتي والبنك الإسلامي الأردني: "العمولة التي يأخذها البنك من التاجر المتعامل بالبطاقة أجر وكالة، على الوساطة بين التاجر وحامل البطاقة، وما يتبع بسببها من: ترويج التعامل معه، وتأمين الراتب، وتحصيل الديون، كما أنه لا يوجد أثر لضمان الذي يوجد في بعض الحالات، لأن العمولة لا ترداد مفايله، ولا يطر للمبيع المضمون".

"وسواء تقرر تده العمولة في صورة مبلغ مقطوع، أو نسبة قسمة المبيعات، فهذا لا يؤثر شرعاً على صحتها، فقد أصبح الأسلوبان معمولاً بهما في العرف المحلي الخاص والعالمي العام" (45).

3- صورة شراء الذهب أو الفضة أو النقود الورقية بالبطاقة وحكمها .

يشترط في شرائها التقاض لحديث عبادة بن الصامت "الذهب بالذهب" (46).

فهل يتحقق التقاض عند شراء حامل البطاقة للذهب أو الفضة؟

بما أن قيمة الدفع تحول التاجر الحصول على المبلغ فوراً عند تقديمها للسك، فإن ذلك يحقق شرط التقاض في بيع الذهب والفضة، إذ تقرر البطاقة في الجهاز الذي يقوم بعدة عمليات، لقراءة شريط المعلومات، وتوصيلها إلى الحاسوب في البنك المصدر، الذي يعمل آلياً بقيد السلع على حساب العميل، في الوقت الذي يحول مصدر البطاقة المبيع إلى حساب التاجر مما يتحقق فيه التقاض الحكمي المعترف شرعاً بالتوقيع على قيمة الدفع لحساب التاجر . وتعد هذه الصورة بمثابة اشيت المصدق، وهو جائز شرعاً حسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي الذي نص على جواز شراء الذهب والفضة بالشيكات المصدقة، على أن يتم التقاض في المجلس. فقد ورد في السد رقم 4 من قرار المجمع رقم 108 (12/2) : " لا يحوز شراء الذهب والفضة وكذا العملات النقدية بالبطاقة غير المعطاة " (47).

ويحوز أيضاً بطاقة الائتمان والخسم الآجل إذا دفع المصرف الإسلامي المبلغ إلى التاجر من دون أجل، على أنه وكيل للمشتري (48).

وأجازت هذه المعاملة هيئة الرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، فقد صدر عنها فتوى جاء فيها: "إن أي بطاقة يتحقق فيها التقاض الفوري، لا مانع من التعامل بها شرعاً"، وقيدت الفتوى الطرفين كنهما بأن تكون هذه القاعدة ملزمة، وفي حالة الإحلال، يجب ألا يمكن الطرف المحل من التعامل بالبطاقة وخدماتها (49).

ولذا يشترط حتى يصبح هذا التعامل أن تكون البطاقة صالحة وليس ملغاة، وأن أي بطاقة لا يتحقق فيها القرض الفوري، فلا يصبح العقد بناءً على ذلك .

4- صورة صرف العملات بما في الدمة وحكمها .

الصرف بيع القدر بالنقد من حسبه أو من غير حسبه دهماً أو فصة أو غيرهما (51). فقد يترتب على التعامل بالبطاقة دين في دمة حاملها، بشراء سعة أو خدمة أو السحب بعملة أجنبية تختلف عن العملة المحلية، فالبنك المصدر يسدد عن حامل البطاقة بعملة البلد التي تم التعامل فيها بالبطاقة، ثم يرجع على حامل البطاقة بالعملة المحلية لبلده باستخدام سعر

صرف بخص عليه في الاتفاقية، فهذه العملية تعد مصارفة بالدين الثابت في ذمة حامل البطاقة . فهل تصح هذه المعاملة ؟ وإن صحت على أي سعر يتم الصرف ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول⁽⁵¹⁾: يجوز إذا كان قد حل أجل الوفاء به، وبه قال عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما وهو قول كثير من التابعين وتابعيهم، وبه أخذ الحنيفة والمالكية، وهو أحد قول الشافعي وما عليه جمهور المذهب الشافعي، وإليه ذهب الحنابلة وجمهور الظاهرية عند ابن حزم واستدلوا بما يلي:

ما روي عن ابن عمر قال : كنت أبيع الإبل بالقبض، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير ، فوقع في نفسي من ذلك ، فاتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو في بيت حفصة فقلت : يا رسول الله فقال لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تنمقها وينكما شيء⁽⁵²⁾.

يدل الحديث على حوار المصارفة بما في الذمة ، إذا روعي في الصرف السعر العاجل وتم القبض في المجلس قبل التفرق .

القول الثاني⁽⁵³⁾: وهو أحد قول الشافعي: لا يجوز الصرف في الذمة بعد حلول أجل الوفاء به. وبه قال ابن عباس وابن مسعود، وهو قول ابن شرملة ، وأشهب من المالكية ، وقول ابن حزم.

واستدلوا بما يلي : ما روي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا غائباً منها باجر⁽⁵⁴⁾ .

دل الحديث على عدم حوار بيع أحد المتدينين بالآخر ، إذا كان أحدهما حاضراً والآخر غائباً، ولقد استمر في الذمة ليس باجر ولا حاضر، فلا تصح المصارفة به أو أخذ بدلاً عنه، لأنه يحكم الربا بسبب عدم القبض في المجلس. والقبض شرط في صرف المتدين، وقد تحلف أحدهما، وهو الثابت في الذمة فهو يحكم المعلوم .

والراجع هو الأول، لأن حديث أبي سعيد محمل وحديث ابن عمر مفسر ، والمحمل يحتمل على المبيع. فإذا حمل حديث أبي سعيد على حديث ابن عمر ، فيكون معنى الحديث : لا تبيعوا منها غائباً ليس في ذمة باجر، فلا تعارض بينهما⁽⁵⁵⁾.

ويختلف تحديد سعر الصرف من مصدر للآخر، فقد يحدد بالسعر المعلن يوم قيد المشتريات أو الخدمات على حساب حامل البطاقة ، أو بسعر الصرف المعتمد من قبل البنك يوم الخصم من حساب حامل البطاقة، أو بسعر الصرف المساند والمعلن لدى البنك يوم التحويل، ومهم من يترك الحق للبنك في اختيار سعر الصرف، وتعديل ذلك السعر في الوقت الذي يحدده⁽⁵⁶⁾.

وكما جاز الصرف بين بدل في الذمة، وبدل حاضر مددته المدين إلى دائئه، يجوز المصارفة بين بدلين في الذمة، وتسمى مقاصة أو تطارح الدينين⁽⁵⁷⁾.

وسؤال هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأردني عن هذه المسألة، أجاز شراء الذهب والفضة وصرف العملات بشرط عدم التأجيل أو التأخير، وذلك لأن قيمة البيع (الفاتورة) التي يوقع عليها العميل (حامل البطاقة) تقوم

مقاء القبض الموري، لأنها ملزمة للبئك التاجر حال تقبلتها، وليس له حق الاعتراض على الوفاء بقيمتها، وتراً ذمة حامل البطاقة من الدين حالاً⁽⁵⁸⁾.

5- صورة بيع الديون ببطاقة الائتمان (تصكيك الديون) وحكمها securitization

وتعني. الحصول على الأموال بالاستناد إلى الديون المصرفية القائمة، عن طريق خلق أصول مالية جديدة . وهذه تقتضي من مصدر البطاقة طرح أوراق مالية، مقابل ما لديه من ديون مصمونة على حملة بطاقات الائتمان، وعدد سداد ديورهم ، فإن حاملي هذه الأوراق يخصصون على نقود سحجة وفاء حملة البطاقة بسويورهم . ويتم بعدها تحويل ديون مصدري اسطاقات على حملها إلى أوراق مالية قابلة للتداول ، ويقوم مصدرو البطاقات باستخدام حصيلة بيع هذه الأوراق المالية في مسح ائتمانات جديدة⁽⁵⁹⁾. ويتم هذه العملية بعدة صور:

إصدار سندات مالية مصمونة بديون حاملي بطاقات الائتمان، تم بيعها من بطلها وتكون الديون الأصلية على حملة اسطاقات ضماناً لتلك السندات و تسمى بـ (Mortgage backed)

بيوع مصدر البطاقة الدين الذي على حامل لبطاقة إلى آخر، ليقوم هذا بقص الدين من حامل البطاقة، و مصدر البطاقة مهمه خدمة العلامة بينهما، و تسمى بـ (Pass-through)

استبقاء ملكية مصدر البطاقة لأصل الدين المستحق على حامل البطاقة، مع قيامه ببيع الموائد التي قد تنشأ عن هذا الدين، كفوائد مستحقة على تأجيل الوفاء بالدين، أو تقسيطه أو غرامة تأخير، حت يأخذها مصدر البطاقة معحلة من باعها مه، ليترك لهذا المشتري الحصول عليها من حامل البطاقة عد وجوها عليه. و تسمى (Pay_through)⁽⁶¹⁾.

هذه الصور تحتوي على مجموعة من العقود . بيع الدين قبل حلول أجله ، وبيع الدين لغير من هو عنه ، وبيع الموائد الربوية.

بيع الدين لغير من هو عنه يتمثل في بيع مصدر البطاقة الدين استحق على حامل البطاقة أو السد المالي المضمون بهذا الدين إلى شخص ثالث، والرأي اراجح في هذه المسألة عدم احواز، وبيع الدين قبل حلول أجله ببيع مصدر البطاقة لدين الذي على حاملها قبل حلول لأجل أو يصدر سنداً مصمناً بهذا الدين لبيعه قبل حلول أجل الدين وهذه الصورة غير جائزة إذا بيع الدين من غير المدين، لأن ما في الذمة لا يستحق قبضه في الحال، فكان بيعاً غير مفذور على تسليمه ، لأن البائع لا يملك المطالبة بما في الذمة في الحال، لأنه دين موجد لم يحل أجل الوفاء به ، فلا يجوز المعاوضة عليه⁽⁶¹⁾. ومن فإن يجوز بيع الدين لغير من هو عنه : المالكية وهو قول للشافعية، بشرط ألا يكون الدين متحصلاً من طعام مبيع . كأن يباع بسلمة إذا كان الدين طعاماً، وأن يباع بغير حسه، ويسم النقابض في المجلس قبل التفرق . لأن الدين يجوز بيعه ممن هو في دمه، فيجوز من غيره. فجامع استقرار الدين في ذمة المدين، وعدم تمكن غرر المسح فيه بالهلاك لعدم تصور هلاك فيه⁽⁶²⁾.

وأما بيع الفوائد الربوية، فهذا لا يصح باتفاق الفقهاء، لأنه من ربا الحاهلية (ربا السيئة)، وهذه الفوائد يحرم الحصول عليها، ولا تدخر في ملك أخذها، لأنه لا يستحقها، ومن ثم فلا يجوز بيعها⁽⁶³⁾.

ومن هنا فإن تصكيك الديون على حاملي البطاقات لبيعها أو المعاوضة عليها لا يجوز، لما تشمه من محظورات شرعية كما تبين لنا.

6- صورة استخدام بطاقة الائتمان في عمليات المراجعة وحكمها :

من الممكن أن يتفق البنك المصدر مع التجار الذين قبلوا التعامل بالبطاقة بأن ما يشتريه حامل البطاقة بناءً على طلبه، ثوب عني في بيعها له بناءً على اتفاق بين التاجر والبنك المصدر، فكل سلعة يرغب حامل البطاقة بشرائها، أكون مشترياً لها، وأنت وكيلي ببيعها عليه مع نسبة ربح يصح عليها في الاتفاقية⁽⁶⁴⁾.

أما من يقول بأن حامل بطاقة يشتري ما يشاء من السلع نيابة عن المصرف، الذي يسدد القيمة في الحال ويمثل المبيع، ويقصه عن وكله، ثم يبيعه إلى وكيله مراجعة حتى يكون المبيع للمملوك مقبوض، هذا يتعارض مع شرط عدم جواز تولي عقد البيع طرف واحد، بحيث يكون حامس البطاقة أصبلاً عن نفسه ووكيلاً عن لمصرف، فهذا لا يجوز.

لكن ها يرد سؤال، هل يصح قيام البائع ببيع ما تملكه المشتري عنه ؟

إذا تم البيع الأول، فإنه يجوز أن يتولى بيع المبيع عن المشتري الآخر شريطة أن يتم دفع الثمن الأول. لأنه إذا لم يدفع فيكون ديباً موحلاً، ثم إذا بيع موحلاً بالمراجعة يصبح من قبيل بيع الدين بالدين، وهذا ممنوع شرعاً.

إذن تكون عبارة الاتفاق بأن يقول البنك المصدر للتاجر : أنت وكيلي فيما يتم شراؤه منك - بعد قيد الثمن في حسابك لدي أو لدى أي بنك آخر - سيعه إلى حامل البطاقة ببيعاً موحلاً بنسبة ربح قدرها كذا، مع الإذن بتسليم المبيع إلى المشتري حامس البطاقة.

والمسألة يمكن مناقشتها والوصول إلى صيغة تخلو من المخالفات الشرعية، على النحو الآتي: (65)

1- توكيل البنك المصدر التاجر في الشراء لصالح البنك، ثم البيع لحامل البطاقة وكيلاً عن البنك.

2. توكيل البنك المصدر عميله في الشراء لصالح البنك، ثم البيع لنفسه وفق ما يتم تحديده من شروط وبيانات في الصريقتين.

يصدر البنك بطاقة لعميله يسميها (بطاقة مراجعة) يركنه فيها بالشراء نيابة عنه، ثم البيع لنفسه وكالة عن البنك ببيعاً موحلاً يدفع فيه الثمن مقدماً، ويكون البيع الثاني بزيادة منفق عليها، هي الربح في بيع المراجعة فإن قيل لا يجوز لتوكيل أد يبيع لنفسه وكالة عن البائع، لأن التوكيل يسترحص لنفسه، والإنسان يجوز على تعيب حظ نفسه على غيره،

فيجتمع عرضان متضادان . هذا صحيح إذا كان البيع مساومة . أما إذا كان اسبع مراجعة، فلا مجال لتعليق حظ النفس، فيبيع حامل البطاقة لنفسه نفس ثمن المبيع مع زيادة ربح معلوم، فانتفعت علة القول بعدم جواز هذه .

وقد أبحر الحنابلة على الصحيح من المذهب توكيل الشخص غيره بالبيع والشراء من نفسه لنفسه جاء في منتهى الإرادات : " ولا يصح بيع وكيل بنفسه ولا يصح شراؤه منها إلا إن أذن موكل لوكيله في بيعه لنفسه أو شراؤه منها . فيصح لوكيل إد، تولى طرفي العقد فيها كآب صغير ونحوه إذا باع من ماله لولده أو اشترى منه له (66) وفي المقنع: " ولا يجوز للوكيل في البيع أن يبيع لنفسه، ويجوز إذا زاد على مبلغه " (67).

وفي المعنى: " وإذا أذن للوكيل أن يشتري من نفسه جاز له ذلك " (68). قياساً على توكيل المرأة في طلاق نفسها. ولأن علة المانع هي من المشتري نفسه، لاحتمال عدم رضا الموكل بهذا التصرف. وقد صرح هاهنا بالإذن دلالة الحال مع نصه بفظه على خلافه، فإن قيل يتضاد مقصوده في البيع والشراء، يرد عليه: إن عين الموكل له الثمن فاشترى به فقد رآه مقصود الاستقصاء، وإنه لا يراد أكثر مما حصل، وإن لم يبين فثمن المثل (69).

فالوكالة التي يتولى الوكيل فيها طرفي العقد في الصيغة المقترحة، ليس فيها استرخاض ولا استقصاء، وفيها إذن الموكل للوكيل بالتصرف ورضا طرفيها بما يقع من بيع وديون بآء عليها .

فإد، وقع البيع ونسب الدين، كان حامل البطاقة أن يدفعه مقسطاً على وفق الاتفاق بينه وبين البنك (70).

7- صورة اشتراط مصدر البطاقة فتح حساب وحكمها .

إذا كان شرط فتح الحساب قبل إصدار البطاقة، فإن هذا الحساب يعد رهناً بالدين لم يشت في دمة طالب البطاقة والأمر لا يعدو أن يكون عدة من مصدر البطاقة، بتسليمها إلى طالبها، للاستدانة بها إذا توافرت شروط منحها له. وإذا تسلمها بعد إبرام العقد، فيكون قد قبض القرض، ووجب عليه رد مثله. وما يستلمه قبل العقد، هو مجرد دين موعود به من قبل الدائن (المصدر). وقد اتفق فقهاء السلف على اشتراط أن يكون الدين المرهون به ثابتاً واجب التسليم إلى صاحبه، ليصبح به الرهن، لأنه إذا لم يجب تسليمه، فلا محل لأن يُعطى به رهن لتوثيقه، إذ لا إلزام على المطالب بحق، حتى يستوجب صاحب الحق عليه التوثيق (71).

إلا أن جمهور الفقهاء أجاز الرهن بالدين الموعود به، (الخفية وجمهور المالكة وبعض الشافعية، وأحمد في رواية عنه احتارها ببعض أصحابه والزيدية)، ومما وجهوا به مذهبهم، أن الرهن وثيقة بحق، فجاز عقدها قبل وجوبه قياساً على الضمان، ولأن الدين الموعود جعل كالموجود، ولما كان الرهن بالدين الموجود صحيحاً، فكذلك الرهن بالدين الموعود (72).

فالاشتراط صحيح شرعاً، لصحة الرهن بالدين الموعود به، والقول بجواز رهن النقود. لأنه يتحقق استيفاء الدين منها، فكانت محلاً للرهن (73).

قال اليهودي: لا مانع شرعاً من هذا الشرط، ويأخذ حكم الرهن. والمرهون عين معنومة جعلت وثيقة بحق يمكن استيفاءه أو استيفاء بعضه منها أو من ثمنها. ويصح رهن كل ما يصح بيعه من الأعيان لأن المقصود منها الاستيناف للدين، ولو كان الرهن نقداً أو عقاراً⁽⁷⁴⁾.

المطلب الخامس

حكم ما يأخذه البنك الإسلامي في الصور السابقة، وحكم التعويض الذي يأخذه صاحب البطاقة الذهبية عن الأضرار أو الإصابات التي تلحقه

ويتناول هذا المطلب مسألتين :

الأولى : ما يأخذه البنك على استخدام البطاقة⁽⁷⁵⁾.

- 1- نسبة معينة كفرامة على تأخير السداد .
- 2- نسبة معينة كعمولة على تأجيل أو تقسيط الفاتورة .
- 3- نسبة معينة على عمليات السحب النقدي .
- 4- نسبة معينة في حال تجاوز الفاتورة حد الائتمان .
- 5- في حالة القرض المفتوح، تفرض نسبة معينة على مقدار محدد منه، ثم تتضاعف في حال التجاوز .
- 6- بعض البطاقات يعرض عليها نسبة معينة على كل معاملة مالية تسدد عن طريق البطاقة تتراوح ما بين 1-2.5% .

فما حكم هذه النسب ؟

تعد هذه النسب زيادة مشروطة على القرض، لذا فهي محرمة لسيئ⁽⁷⁶⁾؛

1- إنها مفروضة على مقدار اقترض مقابل التأجيل . وهذه هي حقيقة ربا السيئة التي أجمعت الأمة على تحريمه ويسمى (ربا الجاهلية) .

2- إنها تدخل في " كل قرض جرّ نفماً فهو ربا " .

وقد تواترت الأحاديث والآثار على هذا المعنى، فأصبح تحريم اشتراط المنفعة على القرض بأي شكل أو صورة من المسلمات في الفقه الإسلامي و" أن السلف إذا جرّ مععة لغير المقرض فإنه لا يجوز، سواء جرّ معاً للمقرض أو غيره"⁽⁷⁷⁾. ولا فرق في الزيادة بين القدر أو الصفة⁽⁷⁸⁾.

أما رسوم الاشتراك أو التحديد أو الاستبدال أو بدل الفاقد أو التلف، لم يحرم على ألّا أجرة لخدمة المصرفية التي يقدمها البنك المصدر وقيمة البطاقة.

وقد صدر عن المجمع الفقهي الإسلامي قرار بخصوص أحور خدمات القروض نص على: أولاً: يجوز أخذ أجور عن خدمات القروض على أن يكون ذلك في حدود المعقات الفعلية. وثانياً: كل زيادة على المعقات الفعلية محرمة لأنها من الربا المحرم (79).

اشتراط مصدر البطاقة فسخ العقد استقلالاً هذه المسألة تتوقف على تكييف العقد، وإذا كان عقد وكالة، فيجوز لأي من العاقدين مسحه دون توقف على رضا الطرف الآخر، وإذا كان عقد كفالة، فهو لازم من جهة الكفيل وغير لازم من جهة المكفول له، فهو الذي يستطيع فسخ العقد دون الرجوع إلى الكفيل. وإذا كان عقد قرض، فقبل القبض يجوز لأي من طرفي العقد مسحه دون الرجوع إلى الطرف الآخر، وأما بعد القبض فيكون لازماً للمقرض، فلا يجوز له استرداده إلا عند حلول أجله.

وأما إذا كان عقد حوالة، فهي لارمة ولا يستقل أحد بمسح العقد (80) أما إذا كان اشتراط الفسخ مقترناً بعقد الإصدار، فتحة لإحلال حامل البطاقة بالتزامه ووافق حامل البطاقة على ذلك. فهذا بعد موافقة من عني فسخ العقد عند حدوث الإحلال أو المحاكمة وهذا الشرط لا يخالف حكم العقد، ولا نصاً ولا شرعاً. لأن الشارع أوجب الوفاء بالالتزامات والعقود، والمسلمون على شروطهم (81).

الثانية: حكم التعويض الذي يأخذه صاحب البطاقة الذهبية:

من ضمن المزايا التي يستفيد منها حامل بطاقة الائتمان (الذهب) التأمين على الحياة، أو على الحوادث عند شراء تذكرة سفر بالبطاقة. فهل يصح ذلك؟ لا أريد هنا أن أبحث حكم التأمين على الحياة، لأنه محل خلاف بين الفقهاء وما رالت المجمع الفقهي والدواب لم تصل بعد إلى حكم قاطع، فهناك من يجيزه وهناك من يحرمه. وقد بحثت هيئة الرقابة الشرعية في بيت التمويل حكم التعويض بهذا التأمين، فأتت: أنه لا مانع شرعاً من التعويض عن الأضرار أو الإصابات التي تلحق بحامل البطاقة الذهبية وفق الشروط الآتية:

- 1- أن يكون التعويض بما دون النفس فقط، أي دون حالات الحياة.
 - 2- أن يكون التعويض وفق قواعد الدية الشرعية.
 - 3- إذا زاد عن قيمة الدية الشرعية، فإن العميل يفوض بيت التمويل بالتصرف في هذه الزيادة في وجوه البر.
 - 4- يجب أن يكون التعويض في حالات الطوارئ بمقدار الأضرار الفعلية التي لحقت بحامل البطاقة، وفي الحدود المبيحة في الكتاب المرفق الصادر عن بيت التمويل الكويتي (82).
- وسؤال هيئة الرقابة الشرعية في البعث الإسلامي الأردني عن حكم هذه المسألة أجاب بفحوى الفتوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي نفسها (83).

فالتأمين وقع تبعاً في اتفاقية الإصدار، أي تابعاً للمقصود في تلك الاتفاقية. ومن المقرر فقهاً، أن الغرر معتبر في عقود المعاوضات المالية إذا وقع في اتواع (أي فيما يكون تابعاً للمقصود بالعقد) وقد نصت القاعدة الفقهية: 'يعتمر في التواع ما لا يغتفر في غيرها' (84).

الخلاصة

اختلفت آراء الفقهاء في تكييف بطاقة الائتمان إلى رأيين :

الأول⁽⁸⁵⁾، خرجها على أنها كفالة ووكالة بعمولة لتحصيل الديون مع أداء الوكيل من ماله قبل التحصيل . قال بهذا الرأي الشيخ مصطفى الزرقاء وعبد الستار أبو عدة ونزيه حماد فإذا أدى الوكيل من ماله ثم عمد إلى تحصيل ما أدى من الموكل، يصبح أمام أحد يستفيد منه حامل البطاقة، ولكن هذا الأجل ليس من طبيعة المعاملة ، ولا من جوهرها ولا من مستزمامها، إنما اقتضاه هذا العكس في عملة تحصيل الدين ثم توصيله إلى صاحبه.

وعملية التحصيل بسمة معلومة منه هي وكالة بأجر ، وليس من التزامات الوكيل أن يؤدي . وإلا صارت كفالة ، وهناك تضاربان، مقتضى الكفالة - الضمان - ومقتضى الوكالة - الأمانة - .

ومن الواجب شرعاً ألا يكون المقصد من عمولة التحصيل أو من زيادة نسبتها إيجاد مقابل لعملية التسديد قبل عملية التحصيل . وإلا كان فيه إحقاق للربا ضمن الوكالة ، وهذا غير موجود، للتفاوت الكبير في مدة الأجل الفعلي لكن من المديونية والتوفية للدين ، وعدم الربط العقدي بينهما⁽⁸⁶⁾.

يقول الشيخ الرقء: مصدر البطاقة منكفص بأن يؤدي لمن تقرر له الطاقة ويقبها سداداً لدينه، وهي وكالة، لأنه لا يستطيع المصدر السحب من حساب حامل الطاقة إلا بإذن منه.

ويؤكد نزيه حماد صفة الكفالة، لأن المصدر كفيل، كونه لا يأخذ أجراً من المدين (المكفول) وإنما يأخذ من طرف ثالث هو البائع الذي من مصلحته أن يدفع هذه العمولة للمصدر، حتى يشجع العملاء على المبادرة للشراء بها واستعمالها. فهناك لون من ألوان المعاملة من المحلات التجارية هذا الشخص الذي يعطي للشركة المصدرة التي تسوق إليه الزبائن (مقابل سوق الزبائن إليه)⁽⁸⁷⁾.

الثاني⁽⁸⁸⁾: خرجها على أنها حوالة. قال به القرني، و الشيخ حمزة ورهيق المصري والزحبي، فهي حوالة على مدين وهي جائزة ، ولو كانت على غير المدين ولا الوديع لصارت حوالة على مقرض وتصبح غير جائزة ، لأنه قرض يقابله اشتراك، وفيه شبهة ربا⁽⁸⁹⁾.

ونكبي أميل إلى اعتبارها كفالة ووكالة، لأن مصدر البطاقة يتولى القيود المحاسبية والتحصيل والتسديد والخصم من الحساب سابة عن حاملها وعن التاجر، ويتعهد المصدر بأداء ما يترتب على حاملها من التزامات باستخدام البطاقة ، بدليل أن التاجر يمكن أن يعود على حامل الطاقة بالمطالبة إذا امتنع المصدر عن الأداء . وللمؤسسة المصدرة لبطاقة حق شخصي و مباشر على حامل الطاقة في حدود استرداد ما دفعته عنه بصفتها كفيل ، و الكفيل يرجع على المكفول بما أدى عنه

الخلاصة

يمكن حصر مجموعة من النتائج التي تستخلص من البحث بما يأتي :

- 1- اعتبار العلاقة بين أطراف العقد في بطاقة الائتمان علاقة كفالة ووكالة .
- 2- جواز استعمال بطاقة السحب القدي مقابل أجر يمثل رسم تمويل المبالغ إلى حامل البطاقة حينما وجد، سواء أكان يدفع من الرصيد الإجمالي في حسابه أو من حسابه المكشوف على سبيل القرض الحسن ويجوز أن يكون الأجرة نسبة مئوية أو مبلغاً مقطوعاً بشرط ألا يزيد عن المتعارف عليه . وشريطة ألا يرتبط بالأجل⁽⁹⁰⁾.
- 3- العمولة التي يأخذها اسك المصدر من التاجر تفسر على أنه أجرة سمسة⁽⁹¹⁾، ويمكن أن تكيف على أنها لون من الجمالة، أو بصورة أخرى نص عليها الحنفية وهي أن الكس إذا كفل شخصاً ثم أدى عنه، فيجوز لتكفيل أن يتصلح مع الدائن (المكفول له) بأقل من المبلغ المكفول به . فقالوا بجواز صلح الخطيطة بين الكفيل والدائن . والشركة لمصدرة تصالحت بعد ثبوت الدين في دمة المشتري (المدين)، مع التاجر (الدائن) على مبلغ أقل⁽⁹²⁾.
- 4- يجوز لتأمين صد الحوادث أو الحياة لحامل بطاقة الصير الذهبية ، نصت على ذلك فتوى وزارة الأوقاف الكويتية رقم 84/464 الصادرة بتاريخ 1984/11/11 م . فأجازت ذلك بشرط ألا يتجاوز مبلغ التعويض الصرر الفعلي، والذي قدر بحد أعلى بالدية الشرعية للمفسر أو ما دولها⁽⁹³⁾.
- 5- يجوز لمصدر البطاقة اشتراط فتح حساب على حامل البطاقة .
- 6- يجوز لمصدر لبطاقة مسح العقد مع حامل البطاقة إذا 'خل' بالشروط المتفق عليها في اتفاقية إصدار البطاقة بشرط إعلامه بذلك .
- 7- يمكن استخدام بطاقة الائتمان في شراء الذهب والفضة والأوراق النقدية بشرط تحقق التفاضل ولو حكماً .
- 8- يمكن استخدام بطاقة الائتمان في عمليات ارباحة ، إذا استنطها إعداد صياغة لاتفاقية مريحة خالية من الربا .
- 9- لا يمكن استخدام بطاقة الائتمان في عمليات تصكيك الديون لأنها من قبيل بيع الدين بالدين⁽⁹⁴⁾.

الموامش

- 1- بدوي - أحمد زكي، معجم المصطلحات التجارية والتعاوية (دار النهضة ، بيروت 1984م) ص 62 .
- 2- مجمع الفقه الإسلامي - (المجلة عدد 7 ح 1 1992م) ص 717 .
- 3- معجم اكسفورد 1990م ص 272 .
- 4- عطاس - نبيه، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال (مكتبة لسان بيروت 1980م) ص 146
- 5- داتو باره - يواف عبد الله أحمد - المكيف الشرعي لبصافة الائتمان - (مجلة البحوث الفقهية المعاصرة) الرياض - السنة العاشرة - العدد 37 1418هـ) ص 138. نقلًا عن L.B curzon , Dictionary of Law ,
kualalumpur , 1989 p.iii Third edition
- 6- فطاوي - سعدي عبد الرحمن، بطاقات الائتمان / الاعتماد (برنامج تدريبي لموظفي البنك الإسلامي الأردني 1996م ص 9 و تصرف .
- 7- سورة البقرة : 283
- 8- أبو داود سليمان بن الأشعث السس (دار الكتب العلمية - بيروت ط 1 1391هـ / 1971م) 804/3 حديث رقم 3534,3535. قال الترمذي: حديث حسن غريب، رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - حديث رقم 1264. واللفظ لأبي داود .
- 9- شيبوب - تحليل ، المعجم القانوني 1949م.
- 10- القرني - محمد انعلي ، بطاقات الائتمان غير المغطاء - بحث مقدم بدوره للمجمع الفقهي الإسلامي الثانية عشرة، الرباط - المغرب) ص 3 .
- 11- مسم - أبو الحسين بن الحاج - الصحيح، كتاب المساقاة / باب اسلم حديث رقم 1604 1226/3 . دار إحياء التراث العربي - ط 1 1375 هـ / 1955م .
- 12- فطاوي - مرجع سابق ص 2 .
- 13- وأول شركة متخصصة في إصدار البطاقات ظهرت 1951م وهي شركة دايرر كنوب Dinner Club ، حيث جمعت الشركة عددًا من المطاعم والفنادق في نيويورك، للتعامل سطاقتها، على أن تقوم هذه المشآت بدفع عمولة على مشتريات الزبائن وحامل البطاقة يدفع اشتراكاً سنوياً. فشأت أول بطاقة سمر وترويه هي Travel and entertainment card، وتبعتها بصافة أمريكان اكسپرس ثم بطاقة Blanch carts سنة 1959م وكانت القفزة الكبرى في عالم البطاقات الائتمانية، عندما سمح بنك أمريكان لمصارف الأخرى ورحص هم بإصدار البطاقات الائتمانية، مما جعلها تتحرر من اقليميتها وتنتشر عبر العالم ولتتيح لحاملها فرصة التسوق ما من بقلها في أسحاء لعالم. ثم جمعت هذه التراخيص تحت اسم واحد هو (Visa). أبو زيد بكر، بطاقة الائتمان (مؤسسة الرسالة - بيروت ط 1 1995م) ص 21.
- 14- فطاوي - مرجع سابق ص 2-4 .

15- هذه البطاقة وإن كانت تحمل اسم وشعار المنظمة العالمية إلا أن هذه المنظمة ليس لها أي سيطرة تذكر عليها أو علاقة مباشرة . ولا يستطيع أي بنك إصدارها إلا بإذن مسبق من المنظمة. إلا أنه عند احتساب رسوم التشغيل وبع النسوبة التي يلتزم السك المعصور ببيعها للمنظمة يوحد بالاعتبار عدد البطاقات المحلية الصادرة بالحساب من ضمن عدد البطاقات الفضية والذهبية الصادرة .

16- تعني هذه البرامج، تغويض التجار بمحز المبالغ المستحقة على حامل البطاقة ليضمن تحصيلها، وذلك بموجب تمرير البطاقة على الأجهزة الخاصة بتدوين المعلومات المدونة عليها، ثم يطالب بها من حساب حامل البطاقة عن طريق المصدر .

17- مثل بطاقة باركلي كارد الصادرة عن بنك باركليز الإنجليزي. ويعيد استخدام هذه البطاقة في إضفاء الثقة على التعامل بالشيكات، وخاصة من جانب صغار التجار. حيث يترتب على ضمان السك الوفاء بالشيكات الصادرة وفقاً لهذا النظام. دتو باره - مرجع سابق ص 149. ويتعهد مصدرها لضمان أن يضمن سداد الشيكات المسحونة من قبل عميله وفقاً لشروط متفق عليها وفتى حد أعلى . الحمدود - فداء يحيى ، النظام القانوني لبطاقة الائتمان (دار الثقافة - عماد ط 1999م) ص 18 .

18- المنظمة تملك العلامة التجارية للبطاقة (LOGO) فهدفها ليس الربح، بل خدمة البنوك الأعضاء وتقديم البرامج وتطويرها مقابل عمولة . القضاة فياض ، الالتزامات الناتجة عن استخدامات بطاقة الائتمان (مجلة دراسات الجامعة الأردنية العدد 1999م) ص 106 .

19- أحاز الفقهاء بالاتفاق الوكالة أحر أو بعير أحر. والوكالة بأحر لها حكم الإجازات وبغير هي معروف من الوكيل وأجمعت الأمة على جوار الوكالة في الجسة لأن الحاجة داعية إلى ذلك، فإنه لا يملك أحد فعل كل ما يحتاج إليه فدعت الحاجة إليها . وهذا الإجماع معتمد على مدى الدهر منذ نزول الوحي إلى اليوم وإلى يوم الدين . ابن حزمي - لقوانين الفقهية (طبعة فاس 1354هـ / 1935م) ص 329 . السوي - يحيى بن شرف ، المجموع (دار إحياء التراث العربي 1415هـ / 1995م) 14 / 158 ابن قدامة - موفق الدين عبد الله بن أحمد ، المغني والشرح الكبير (دار الفكر - بيروت 1412هـ / 1992م) 201/5 ، الشوكاني - محمد بن علي، نيل الأوطار شرح مستقى الأحبار (مصطفى البابي الحلبي - النبعة الأخيرة) 302/5. عرفها الكهوي بأنها إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم الكفوي - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات (مؤسسة الرسالة - بيروت ط 2 1413 هـ / 1993م) ص 947. وقال ابن عرفة في الحدود: هي ساية دي حق غير ذي امرأة ولا عدة لغيره فه غير مشروط بموته. الحدود ص 394 وعرفها الشوكاني: إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مفيداً. نيل الأوطار مصدر سابق 302/5 .

20- الفيروز آبادي الفاموس المحيط فصل الواو باب اللام 67/2 و قال ابن فارس : أصل صحيح يدل على اعتماد غيرك في أمرك . معجم مقاييس اللغة ج 6 / 136 .

- 21- من الكتاب قوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها....." التوبة: 60 . فالعاملين عليها وكلاء عن الحاكم في جمع الزكاة وصرفها . وقوله تعالى: "فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة". الكهف: 19. ومن السنة: عن عروة بن الجعد قال: أعطاه النبي - صلى الله عليه وسلم - ديناراً يشتري به أضحية شاة، فاشترى شاتين، فباع أحدهما ديناراً. فأنه دينار وشاة. فدعاه الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالبركة في بيعه. قال: فكان لو اشترى التراب لربح فيه. ابن ماجه - السنن (دار الفكر، بيروت د: ت- ط) 803/2 . كتاب الصدقات باب الأمير يتجر فيه ويربح حديث رقم 2402 أبو داود - السنن (نشر وتوزيع محمد عبي السيد - حمص - سوريا ط1 1391هـ / 1971م) 677/3، كتاب البيوع والإحارات، باب في المضارب يخالف، حديث رقم 3384 وللمدري كلام جيد على هذا الحديث ذكره في مختصر أبي داود أبو داود - السنن 679/3، والمفهم . واللفظ لأبي داود .
- 22 هذه القاعدة عكس (التابع لا يفرد بالحكم)، لأن التابع يتبع متبوعه . كالمفتاح مع القفل، وكالشجرة مع الأرض، فيكون التابع مع متبوعه في الحكم، ولا يستقل عنه بمحل . ابن رجب - القواعد الفقهية ، القاعدة (133).
- وانظر: كمل - عمر عبد الله، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية (دار الكتب - القاهرة ط1 1421 هـ - 2000م طبعة خاصة بالبك الإسلامي الأردني) 253/1 .
- 23- أبو عدة - عند الاستار . مناقشة موضوع بطاقة الائتمان، المجمع الفقهي الإسلامي 1412هـ العدد 7 ح 1 / 658 .
- 24- بانو بارة - مصدر سابق ص157 .
- 25- اقري مصدر سابق ص213-215 .
- 26- السيد سابق - فقه السنة (القاهرة - دار المنح ط2 1411هـ) 261/3 .
- 27- أبو عدة - عبد الستار ، بطاقة الائتمان وتكييفها الشرعي، (مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 129، 1412هـ) ص7.
- 28- السك الإسلامي الأردني - الحوائب الشرعية المتعلقة بجمعة بطاقة الائتمان و بطاقات الاعتماد ص15 .
- 29 هذا عند اخفية. انظر: الكاساني: علاء الدين أبو بكر بن مسعود يدائع الصنائع (مطبعة الإمام - القاهرة د، ط) 16/6 ابن عاندي - محمد أمين رد المختار على الرد المختار (دار الكتب العلمية - بيروت د.ت.ط) 306/4.
- 30- الحرشي - محمد بن عبد الله، شرح الحرشي على مختصر حبل (المطبعة الأميرية - بولاق د.ت.ط 17/6 ، الشريبي - محمد بن أحمد الحبيب. معنى المحتاج (المكتبة التجارية القاهرة ، د.ت.ط) 194/2، الهوي - منصور بن يونس . الروص المربع شرح راد المقنع (دار الكتب العلمية - بيروت ط7 ، د.ت) ص221 .
- 31 السرحسي محمد بن أحمد ، المبسوط (دار المعرفة - بيروت ط3 1398هـ - مجلد 10 50/20 ، ابن الممام - محمد بن عبد الواحد ، فتح القدير شرح الهداية . (مطبعة الحلبي - القاهرة ط21 1389 هـ) 183/7 .
- 32 الخطاب - أبو عبد الله محمد بن محمد المعري، مواهب الجليل (مكتبة اسحاق ليبيا ط2 1398هـ) 99/5 .

- 33- الشريبي - مصدر سابق 200/2 .
- 34- ابن قدامة - موفق الدين عبد الله بن أحمد، المعنى (دار الكتاب العربي - بيروت 1972م) 72-70/2 .
- 35- الخرشي - محمد بن عبد الله ، حاشية الخرشي على مختصر خليل (دار صادر - بيروت د، ط) 25/6 .
- 36- ابن الممام - مصدر سابق 183/7 .
- 37- أبو زيد - بكر - مرجع سابق ص37. ثم إن الأوراق التجارية قابلة للتظهير، في حين بطاقة الائتمان لا تقبل التظهير وبيانها تختلف عن بيانات الأوراق التجارية. فهي وسيلة مستحدثة للائتمان. فداء الحمدود - مرجع سابق ص24-25.
- 38- أبو غدة - عبد الستار مرجع سابق ص367-368 وبتصرف .
- 39- أبو غدة - عبد الستار. بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية بيت التمويل الكويتي 1993م، ص417 .
- 40- أبو سليمان - عبد الوهاب - بطاقات المعاملات المالية (مكة المكرمة 1417هـ - 1996م) ص97-98 .
- 41- المصري - رفيق يونس، بطاقات الائتمان دراسة شرعية موجزة (دار القلم دمشق) ص410 .
- 42- حماد - نزيه كمال، مناقشة موضوع بطاقات الائتمان (مجلة المجمع الفقهي الإسلامي عدد7، 1412هـ) 665/1 .
- 43- إدريس - عبدالفتاح محمود، بطاقات الائتمان من منظور إسلامي . طبعة أولى سنة (سنة 1422هـ / سنة 2001م) ص 104 .
- 44- الحلقة الفقهية السادسة، الأردن - عمان 16-17/7/1996م، المحور الأول " الضوابط الشرعية لإصدار واستخدام بطاقات الائتمان . فتاوى وتوصيات ندوة البركة في هذه الحلقة.
- 45- السلمي - محمد المختار - مناقشة عن بطاقات الائتمان المصرفية والتكليف الشرعي المعمول به في بيت التمويل الكويتي، الدورة السابعة للمجمع الفقهي الإسلامي، جدة، عدد 7 سنة 1412هـ (665/1 .
- 46- مسلم - الصحيح، مصدر سابق، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، حديث رقم 1587، 3/1210 .
- 47- الزحيلي - وهبة، بطاقات الائتمان، (بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في عُمان نيسان سنة 2004م ص12، إدريس - عبد الفتاح - بطاقات الائتمان من منظور إسلامي - مرجع سابق ص113، باتوبارة - مرجع سابق ص186 فرار بمجمع الفقه الإسلامي - الدورة التاسعة رقم 95/1/88 . الدورة التاسعة، أبو ظبي 1995م .
- 48- الزحيلي - مرجع سابق ص12 .
- 49- هيئة الرقابة الشرعية - بيت التمويل الكويتي، التكليف الشرعي للبطاقات المصرفية ص23-25 .

50- الخرشبي - مصدر سابق 392/3، الشريبي - مصدر سابق 25/2 . البهوتي كشاف القناع 217/3 . مجلة الأحكام العدلية مادة 121 .

51- السرخسي - المبسوط مصدر سابق 11/14، التسولي - علي بن عبد السلام البهجة (مصطفى البابي الحلبي - القاهرة) 49/2، السبكي - علي بن عبد الكافي تكملة المجموع (مطبعة النضامن الأحوي - القاهرة) 108/10 ابن قدامة - المغني مصدر سابق 172/4، ابن حزم - المحلى مصدر سابق 565/9 .

52- أخرجه ابن حبان في الزوائد والحاكم في المستدرک وأصحاب السنن . وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، قال الترمذي : لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفاً . الميمني - علي بن أبي بكر، موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان (المكتبة السلفية - المدينة المنورة) ص275، الحاكم - محمد بن عبدالله النيسابوري، المستدرک (مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب) 44/2، أبو داود - السنن، مصدر سابق 651/3 حديث رقم 3354، الترمذي - محمد بن عيسى السنن (مطابع الفجر الحديثة - حمص) 251/5 حديث رقم 1242، ابن ماجه - السنن، مصدر سابق 760/2 حديث رقم 2262 . واللفظ لأبي داود .

53- التسولي - علي بن عبد السلام، البهجة شرح التحفة (مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، د: ت، ط) 49/2 ابن رشد - محمد بن أحمد - بداية المجتهد (دار المعرفة - بيروت) 165/2، السبكي، تكملة المجموع 109/10 ابن قدامة المغني 173/4، ابن حزم - المحلى 569/9 .

54- مسلم - الصحيح، مصدر سابق - كتاب المساقاة - باب الربا حديث رقم 1584، 1208/3، البخاري - الصحيح (من الصحيح بحاشية السندي . دار إحياء الكتب العربية - القاهرة د.ت، ط) . كتاب البيوع باب بيع الفضة بالفضة 21/2 . متفق عليه .

55- إدريس - بطاقات الائتمان، مرجع سابق ص117 .

56- باتوبارة - مصدر سابق ص185 .

57- المصري - رفيق يونس، الجامع في أصول الربا (دار القلم - دمشق ط1 سنة 1412هـ) ص145-147 . 58

- هيئة الرقابة الشرعية - البنك الإسلامي الأردني، (الجوانب الشرعية المتعلقة بخدمة بطاقات الائتمان) ص7، 8 فتوى صادرة عام 1996، شهر ديسمبر، بدون رقم .

59- عبدالله - خالد أمين، الخلفية العلمية والعملية للتوريق - مجلة المصارف العربية مجلد 15، عدد 170 فبراير 1995م) ص34 .

60- القرني - محمد العلي، الأسواق المالية (مجلد المجمع الفقهي الإسلامي عدد 6 ج2 سنة 1410هـ) ص1627 - 1629 .

61- ابن قدامة - المغني 173/4، ابن حزم - المحلى 565/9 .

62- التسولي - البهجة، مصدر سابق 27-48 . النووي - المجموع، مصدر سابق 275/9 77

- 63- إدريس - بطاقات الائتمان ص 96-97 .
- 64- الزحيلي - بطاقات الائتمان ص 18 .
- 65- أبو غدة - بطاقات الائتمان (بحث مقدم للدورة الثانية عشرة لجمع الفقه الإسلامي 1999م - الرباط) ص 29.
- القرني - محمد العلي، بطاقات الائتمان غير المغطاة (بحث مقدم لنفس المجمع ونفس العام) ص 33 .
- 66- البهوتي - شرح منتهى الإرادات، مصدر سابق 309/2 .
- 67- المغنق 152/2
- 68- المغني 239/5 - 240 .
- 69- القرني - مرجع سابق ص 34 .
- 70- المرجع نفسه ص 34 .
- 71- المرغيناني - علي بن أبي بكر - الهداية وشرحها العناية للبارقي - محمد بن محمود (دار أحياء التراث العربي - بيروت) 73/9، الخرشي - مصدر سابق 241/5 . الرملي - محمد بن أحمد - نهاية المحتاج (مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة) 243/4 ابن قدامة - المغني مصدر سابق 327/4، ابن حزم : علي بن أحمد، المحلى (المكتبة السلفية - القاهرة) 29/8 .
- 72- البارقي - العناية على الهداية 74/9، الخرشي 249/5، الرافعي - عبد الكريم بن محمد (مطبعة النضامن الأخوي - القاهرة) 31/10، ابن قدامة - المغني 328/4 المرتضى - أحمد بن يحيى، البحر الزخار (مطبعة أنصار السنة - القاهرة) 112/4 منلاحسرو - محمد بن فرامر علي درر الحكام (المطبعة الكاملية- تركيا) 807/4.
- 73- الموصللي - عبد الله بن محمود - الاختيار (مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة) 95/2 الخطاب - مواهب الجليل 605/5 - الرملي - نهاية المحتاج 239/4، ابن قدامة - المغني 44/4 ابن حزم - المحلى 126/8، المرتضى - البحر الزخار 290/3 .
- 74- البهوتي - منصور بن يونس - شرح منتهى الإرادات (المكتبة السلفية المدينة المنورة د.ت، ط) 298/2-299 .
- 75- باتوبارة - مرجع سابق ص 181 .
- 76- هذا إذا اتفقتنا على أنها فرض، لكن الصورة على خلاف ذلك، فهي إما كفالة أو حوالة، وفق ما بينه العلماء المعاصرون في تكييف بطاقة الائتمان .
- 77- الخطاب - مصدر سابق 546/4 .
- 78- البهوتي - منصور بن يونس - كشف القناع (دار الفكر - بيروت سنة 1982م) 317/3 .
- 79- قرارات وتوصيات الدورة الثالثة لجمع الفقهي الإسلامي - عمان 11-16/1986م) ص 27 . رقم القرار 13/3/1، أكتوبر .
- 80- إدريس - عبد الفتاح محمود، أحكام البيوع في الفقه الإسلامي (طبعة أولى سنة 2001م) ص 14 .

- 81- إدريس - بطاقات الائتمان مرجع سابق ص 107 .
- 82- هيئة الرقابة الشرعية - بيت التمويل الكويتي، التكييف الشرعي لبطاقات الائتمان ص 22-23 .
- 83- هيئة الرقابة الشرعية - البنك الإسلامي الأردني (الجوانب الشرعية المتعلقة ببطاقة الائتمان) ص 7 .
- 84- مجلة الأحكام العدلية مادة 54، الضرير - الصديق، الفرر وأثره في العقود (طبعة مصر 1386هـ) ص 594.
- 85- هيئة الرقابة الشرعية - البنك الإسلامي الأردني - الجوانب الشرعية ص 11 .
- 86- نفس المرجع ص 13 .
- 87- نفس المرجع ص 15، الزحيلي - بطاقات الائتمان ص 18.
- 88- نفس المرجع ص 18 .
- 89- نفس المرجع ص 18 .
- 90- نفس المرجع ص 21 .
- 91- نفس المرجع ص 21 .
- 92- أبو غدة - مرجع سابق، المصري - مرجع سابق .
- 93- حماد - نزيه كمال - مرجع سابق - وانظر : الجوانب الشرعية ص 34 .
- 94- باتوبارة - مرجع سابق ص 189 .
- 95- ابن قدامة - المغني، مصدر سابق 35/4 .